وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العــلمي
المركــز الجـــامعي لميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجار ة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص :مالية

المرجع : ...../2013

مذكرة بعنـــــــــوان :

الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع الصناعي

دراسة حالة: الجزائر

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير(ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة :

- بوعبد الله بلال
- بوعافية سامي
- بومعزة بدر الدين

إشراف الأستاذ (ة):

ريغي هشام

السنة الجامعية: 2013/2012

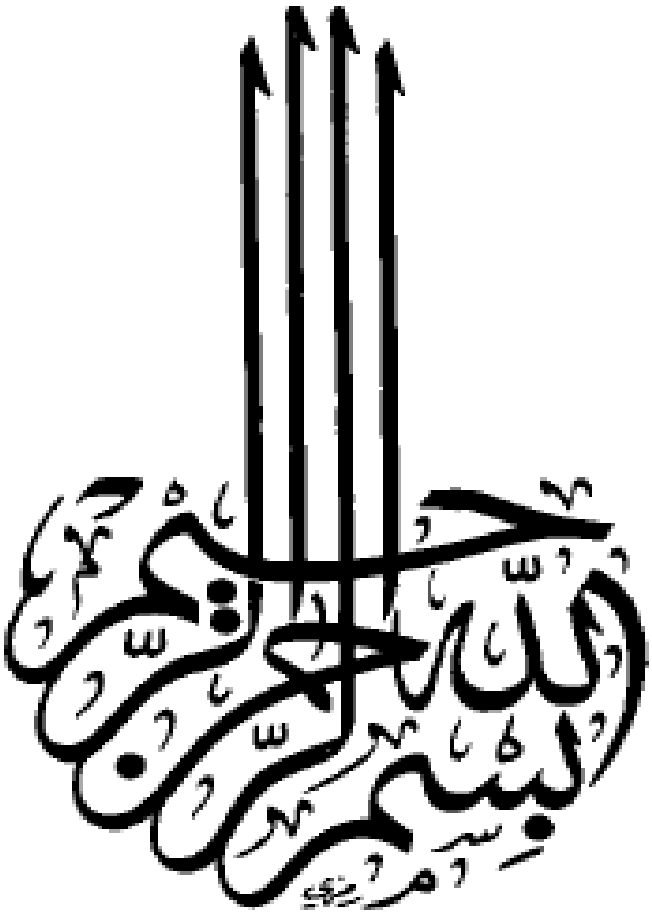
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله عز و جل الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل رغم كل ما وجهنا من صعوبات وعراقيل.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

ريـــــــــغي هشـــــام

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته التي كانت أكثر من مفيدة لنا لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى كل عمال معهد العلوم الاقتصادية وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إلى كل هؤلاء نقول لهم. شكرا جزيلا لكم على ما قدمتموه لنا من مساعدات و تحية طيبة نزفها لكم تعبيرا منا على اعترافنا بجميلكم.

بلال

سامي

بدرالدين

الى من كان دعاؤها مصباحا انار لي دروب الحياة ورضاها عني قوة زادتني عزيمة الى رمز الحب والحنان الى التي غمرتني عطفا وحنانا الى اغلى واطيب ام في الدنيا { فهيمة }

الى من علمني كيف يكون حب العلم والالتزام ورقي المعاملة ولم يبخل علي فحرم نفسه من كل شيء لينعمني بالسعادة والرفاهية اليك ابي العزيز {الربيع}

فليحفظهما الله وأطال في عمرهما اهدي هذا العمل الى : الأخ الغالي" حسان "

الى الكتكوتة الصغيرة الغالية على قلبي" هاجر"

الى اطيب اخت في الدنيا "وفاء"

الى أستاذي ابي صديقي وأخي الى نسيم الروح الذي رافقني طيلة مشواري الدراسي الذي كان سندي المادي والمعنوي "السعيد"

الى نسيم الروح صديقي "الامين" وكافة الأصدقاء" عمار ،سيف الدين ، ياسر، فاتح ، سيد احمد،عصام، سعيد،حمزة،

إلى جميع الأقارب والجيران والمحيط الجامعي ومن يعرفني من قريب و بعيد

الى زميلي بدرالدين وسامي لتقاسمهما معي هذه المهمة والغالية على قلبي ياسمينة.

الى كل اساتذتي الدين لولاهم ما حملت القلم ونطقت بالأحرف من المرحلة الابتدائية حتى اليوم واخص بالذكر الاستاذ المحترم "ريغي هشام"

بلال

إلى أعز الناس إلى قلبي

إلـى روح أبـــي الـطـــاهـــرة

الى امي اطال الله في عمرها

إلى اللّذان تقاسمت معهما حلوّة الحياة ومرارتها

أختي جميدة ووداد واخي بلال وعزيز

إلى كل من جمعتني معه رابطة الصداقة

كل أصدقائي و كل صديقاتي

وخاصة أخاي في الإسلام

حمزة زلاقي

بوخميس ديب

إلى كل مسلم ومسلمة ، طالب وطالبة علم

أهدي ثمرة جهدي

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذه الي:من تعبت من اجل اسعادي وسهرت من اجل راحتي واغدقت علي بعطائها امي العزيزة زيونة حفظها الله"الي منبع الهامي وقدوتي من زرع بدرة العلم في صدري ابي العزيز فوضيل يحفظه الله "الي اخي وصديقي مساعدي وناصحي مراد حفظه الله ويسر دربه الى اختي العزيزة زينب زوجة اخي حفظها الله_الى الكتكوت الصغير سمير الذي اتمنى له الشفاء العاجل انشاء الله"الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل خاصة العزيزين علي قلبي ديب بوخميس وزلاقي حمزة حفظهما الله"والى كل من يعرفني من قريب او من بعيد الى كل اصدقائي "هارون ياسر عماد ايوب سيف الدين ابو بكر حمزة"

بدر الدين

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

الإهداء

التشكرات

قائمة الجداول

قائمة المنحنيات والأشكال البيانية

فهرس المحتويات

مقدمة عامة..... (أ- د)

الفصل الاول: المنظمة العالمية للتجارة .

تمهيد .....2.

المبحث الأول : الجات.....2.

المطلب الأول : تعريف ونشأة الجات.....2.

الفرع الأول: تعريف الجات.....2.

الفرع الثاني: نشأة الجات.....2.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الجات.....3.

الفرع الأول: مبادئ الجات.....3.

الفرع الثاني: أهداف الجات.....3.

المطلب الثالث :اهم جولات الجات.....4.

المبحث الثاني: تعريف، مبادئ، اهداف، وهيكل المنظمة العالمية للتجارة.....6.

المطلب الاول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.....6.

المطلب الثاني:المبادئ الاساسية للمنظمة العالمية للتجارة.....6.

المطلب الثالث : اهداف المنظمة العالمية للتجارة.....7.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.....8.

المبحث الثالث: العضوية وعملية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات وإجراءات الانضمام إليها .....10.

المطلب الأول: العضوية وعملية اتخاد القرار في المنظمة العالمية للتجارة.....10.

الفرع الاول: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة.....10.

الفرع الثاني: عملية اتخاد القرار من قبل المنظمة العالمية للتجارة .....10.

المطلب الثاني: متطلبات واجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....10.

الفرع الاول: متطلبات الانضمام دولة إلى المنظمة العالمية للتجارة .....10.

الفرع الثاني: اجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....11.

خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني: التنافسية

تمهيد .....

المبحث الأول : تعريف، مؤشرات، مجلات واستراتيجيات التنافسية.....15.

المطلب الأول : تعريف التنافسية .....15.

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية .....17.

المطلب الثالث: مجالات التنافسية.....17.

المطلب الرابع: استراتيجيات التنافسية.....18.

المبحث الثاني: الميزة التنافسية.....22.

المطلب الأول: تعريف وأنواع الميزة التنافسية.....22.

الفرع الأول: مفهوم الميزة التنافسية.....22.

الفرع الثاني: أنواع الميزة التنافسية.....23.

المطلب الثاني: مصادر الميزة التنافسية.....25.

المطلب الثالث: محددات الميزة التنافسية.....27.

المبحث الثالث: المؤشرات المركبة لقياس التنافسية الدولية.....30.

المطلب الأول: المؤشرات المركبة والتنافسية العالمية.....30.

الفرع الأول: تعريف المؤشر المركب.....30.

الفرع الثاني: بناء المؤشر المركب.....31.

الفرع الثالث: منهجية إعداد مؤشرات التنافسية العالمية.....32.

المطلب الثاني: مؤشرات وهياكل التنافسية العربية.....35.

خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسيةالقطاع الصناعي

تمهيد.....

المبحث الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.....41.

المطلب الأول: مسار واهداف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.....41.

المطلب الثاني:اجراءات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة .....43.

المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل التي تواجه انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة.....44.

المبحث الثاني: واقع الصناعة في الجزائر.....45.

المطلب الأول: واقع الصناعة الجزائرية .....45.

المطلب الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الصناعي .....48.

المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملةلانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع الصناعي.....50.

المطلب الأول: اهم الانعكاسات الإيجابية .....50.

المطلب الثاني:السلبيات.....51.

خلاصة الفصل.....

الخاتمة العامة .....55.

قائمة المراجع .....57.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات	5
1-2	استراتيجية التنافس	19
1-3	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة/الفروع	46
2-3	حصة القطاع الخاص الصناعي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة	47
3-3	الناتج الوطني الاجمالي للصناعة خارج المحروقات	49

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة	8
1-2	دورة حياة الميزة التنافسية	23
2-2	مصادر الميزة التنافسية او القيمة	25
3-2	مصادر بناء الميزة التنافسية	26
4-2	النظام المتكامل للميزة التنافسية وفقا لنموذج بورتر	27
5-2	مخطط مكونات مؤشر التنافسية	31
6-2	مخطط المؤشر المركب للتنافسية	33
7-2	الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية	36
8-2	الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية	37

المقدمة

المقدمة

اتسمت ساحة الاقتصاد العالمي خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين بجملة من التحولات هزت شتى المجالات وراحت تتجه نحو المزيد من التحرير و يعتبر أهم هذه التطورات النمو السريع للتجارة الدولية باعتبارها أهم جسر فاصل بين الدول وقد تغير هيكلها مع تزايد أهمية تجارة المنتجات التحويلية ويعد التطور التكنولوجي جوهر ولب هده التحولات واهم صفات الاقتصاد العالمي المعاصر وتربع على عرش تقدم وازدهار الدول وأصبح الارتباط به والتحكم فيه برهانا على مدى اندماج الدول في غمار المنافسة الدولية و اضحى وسيلة فعالة لاحتلال الريادة وكسب رهانات التنافسية على المستوى العالمي.

إن الكساد الاقتصادي الدى حل بالعالم في نهاية هدا القرن دفع بالكثير من الدول التي تبني سياسات حمائية لدلك عملت عدة دول على اختلاف نضمها الاقتصادية " اشتراكية كانت أمرأسمالية " بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على إنشاء منظمة عالمية دولية للتجارة مهمتها تنظيم السياسات التجارية الدولية و تسهيل التجارة والحد من الإجراءات الحمائية اد توصلت 23 دولة إلىإبرام اتفاقية في جنيف يوم 30 أكتوبر 1947 وأصبحت سارية المفعول في أوائل 1948 والتي كانت من ورائها 8 جولات أولها جنيف وآخرها وأهمها الاوروغواي و التي تم المصادقة عليها في مراكش 1994 .

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى الدخول والاندماج في هده المنظمة وهي بدلك تدخل مرحلة حاسمة من تاريخها الاقتصادي باتجاهها نحو المنظمة فقد عملت على إصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية وعلاقتها بأجهزة الدولة وكذلك بوضع وتطبيق استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية ودلك بهدف استمرار النمو ومشاريع البناء الاقتصادي في مواجهة المنافسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني. فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز أنهاأصبحت سلسلة من العمليات ترتكز عليها خاصة قدرتها التنافسية واقتحام الأسواق العالمية وهدا كله يندرج طبقا للقوانين الخاصة بتلك الإجراءات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

انطلاقا من العرض أعلاه تبرز لنا إشكالية هدا البحث و التي يمكن صياغتها على شكل التساؤل التالي :**"ما هي الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع الصناعي "**

ويمكن الإجابة عن هدا السؤال الرئيسي عن طريق التساؤلات الفرعية التالية :

1 – ماهي أهداف ودوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ؟

3 – ما هي الصعوبات والعراقيل التي تقف كحاجز يمنع الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ؟

4 –ماهي مختلف الانعكاسات المحتملة على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

*ان الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سوف يترتب عنه زيادة المنافسة المحلية والاجنبية خاصة في القطاع الصناعي.

*ان القطاع الصناعي الجزائري في ظل تحرير التجارة لن يقوى على الصمود في وجه المنافسة الاجنبية و تراجع حجم انتاجيته.

*معدلات نمو الصناعة متدنية وانتاجها لا يتماشى و قواعد التنافسية وبالتالي عدم امتلاكها للقدرات التنافسية اللازمة لمجابهة متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

***اهداف الدراسة :**

تكمن أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

*إلى أي مدى وصلت المفاوضات التي تجريها الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة من أجل الانضمام.

*استشراف الانعكاسات المحتملة التي يمكن أن ينجر عليها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

* التعرف على مختلف انعكاسات الانضمام على القدرات التنافسية للقطاع الصناعي الجزائري.

أقسام الدراسة :

للإجابةعلى الإشكالية المطروحة ومن ثم اختيار الفرضيات ثم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول :

الفصل الأول: المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثاني: التنافسية

الفصل الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع الصناعي.

صعوبات الدراسة:

صادف الباحثون مجموعة من الصعوبات خاصة في مجال تنافسية القطاع الصناعي الجزائري وهو بالكاد معدوم والذي يعتبر لبوجوهر الدراسة.

الفصل الأول

المنظمة العالمية للتجارة

مباحث الفصل

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: الجات.**
- **المبحث الثاني: تعريف، مبادئ، أهداف، وهيكل المنظمة العالمية للتجارة.**
- **المبحث الثالث: العضوية وعملية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات وإجراءات الانضمام إليها.**
- **خلاصة الفصل.**

تمهيد:

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة وليدة اتفاقية دولية وهي الجات حيث برزت إلى الوجود من خلال ثمانية جولات بداية من جنيف سنة 1947 ونهاية بآخرها جولة الأوروغواي والتي أعلنت عن قيام منظمة عالمية تعرف بالمنظمة العالمية للتجارة تضم في بدايتها 147 دولة في عضويتها تهدف إلى إنعاش التجارة الدولية ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي وسنتطرق في الفصل الأول إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول:الجات.

المبحث الثاني: تعريف، مبادئ، أهداف وهيكل المنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثالث: العضوية وعملية اتخاذ القرار في المنظمة العالمية لتجارة ومتطلبات وإجراءات الانضمام اليها.

المبحث الأول: الجات.

المطلب الأول: تعريف و نشأة الجات.

الفرع الأول: تعريف الجات

تعتبر اتفاقية الجات من المنظور اللفظي للمصطلح هي : ناتج جمع الأحرف الانجليزية الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

من المنظور الاقتصادي: هي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية و القيود الكمية والتي يطلق عليها القيودغير التعريفية.

من المنظور القانوني: هي معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الانضمامإليها.

من المنظور المؤسسي: فقد تكونت الجات للإشراف على جولاتالمفاوضات والتيأقرت من الدول المتعاقد عليها حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية ذلك مند عام 1947من خلال الدول الموقعة عليها.

إن اتفاقية الجات كانت تتكون من أربعةأجزاء رئيسية هي:

– **الجزءالأول:** يتلخص فيالالتزامات الأساسيةالتي يلتزم بها الأعضاء وكذلك حقوق الدول المنظمة للاتفاقية بما في ذلك دول التعريفات الجمركية.

– **الجزء الثاني:** طرق التعامل والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية.

–**الجزء الثالث:** القواعد الخاصة بالانضمام والانسحاب من الاتفاقية

– **الجزء الرابع:**يتعلق بالدول النامية حيث يرتبط بتشجيع الصادرات لمجموع الدول النامية[1].

الفرع الثاني: نشأة الجات :

بعد الحرب العالمية الثانية و اثر الدمار الكبير الذي خلفته على دول العالم ظهر في الافق نية عدم الخوض في حرب أخرى.ذلك من خلال البدء برسم نظام اقتصادي عالمي جديد يكون التفاوض والتحاور سمته الأساسية وخلق منظمات عالمية تسير الأمور على المستوى العالمي.

ليكون بذلك ميلاد أول منظمة عالمية وهي صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945 طبقا لاتفاقية " بروتنوودز " كمنظمة مسؤولة عن إدارة النظام النقدي الدولي والذي تلته سنة من بعد سنة منظمة عالمية اخرى 1946 البنك الدولي لنفس الاتفاقية ايضا كمنظمة مسؤولة عن دفع عجلة التنمية في العالم ليبدا التفكير في إنشاء منظمة التجارة العالمية وسميت عام 1947 بمنظمة التجارة الدولية (ITO) وذلك كان نتاج مؤتمر لندن عام 1946 للتجارة والتوظيف إلا انه كان هناك تحفظ من طرف الكونغرس الأمريكي وذلك لعدة أسبابأهمها:التخوف من أنتنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية وطبعا من غير الممكن قيامها من دون مشاركةالولايات المتحدة الأمريكية الذي كان وزنها الاقتصادي أنداك يعادل نصف اقتصاد العالم وقد تجدر الإشارةإلىأنالرفض الأمريكي قد جاء بصورة لم تخل بتوجه الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت الى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السليمة من القيود التعريفية والغير التعريفيةالتي كانت تعيق تدفقها وبالتالي دعت إلى عقد مؤتمر **جنيف** 1947 والذي شاركت فيه 23 دولة للتفاوض في 20 أكتوبر 1947 والتيأصبحت سارية المفعول مند اول يناير 1948 وأصبحت الجات (GATT) مع أول يناير 1948 بحوالي 23 دولة عضو مقرها جنيف[2].

[1] كنزة بوقاقة وآخرون ، الآثار المتوقعة للانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس،سنة 2010–2011 ص5.

[2] – د. عتمان ابو حرب: الاقتصاد الدولي ، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولي، 2008، ص ص 133–134.

المطلب الثاني: مبادئ و أهداف الجات .

الفرع الأول: مبادئ الجات:

قامت الجات مند نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها والالتزام بها من قبل الدول الأعضاء وهذه المبادئ يمكن تلخيصها على النحو التالي :

* **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وقد ورد هذا المبدأ في المادة الأولى من اتفاقية الجات وطبقا لهدا المبدأ يجب منح كل الدول المتعاقدة نفس المعاملة الممنوحة من المزايا والإعفاءات في السوق الدولية دون قيد او تمييز او شرط وكذلك التزام كل طرف متعاقد بان يمنح للأطرافالأخرى في الاتفاقية معاملة لا تقلعن تلك الممنوحة لباقي الاطراف الاعضاء في الاتفاقية وغير الأعضاء.

* **مبدأ التبادلية:**ويعني أن كل تخفيض في القيود الجمركية وغير الجمركية لدولة ما لابد ان يقابله تخفيض مقابل من جانب الدول الاخرى وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول ولا يجوز أي تعديل جديد الا بمفاوضات جديدة.

* **مبدأ الشفافية:**ويعني الاعتماد على التعريفة الجمركية فقط كأداة للحماية وليس على العقود الكمية التي تفتقر إلى الشفافية لعدة استثناءات مثل الاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات

* **مبدأ الحماية من خلال التعريفات الجمركية:** ويعني هذا المبدأ ان يتم حماية الصناعة المحلية من خلال التعريفات الجمركية بهدف الجمع بين تعميق التنافسية وفي نفس الوقت حماية تلك الصناعات .

* **مبدأ المعاملة التمييزيةالتفضيلية للدول النامية:** وطبقا لهذا المبدأ فقد حصلت الدول النامية على عدد من الامتيازات التي تنطوي جميعها على اقرار والزام الدول المتقدمة بضرورة ان تقدم للدول النامية معاملة تفاضلية متميزة بهدف مساعدتها على القيام ببرامج التنمية .

* **المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف:**ويقضي هذا المبدأ بضرورة اعتماد اسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وحيث قضت اتفاقية الجات على ضرورة تبادل الاعضاء المشورة وكذلك وضعت الاتفاقية هيكلا للمفاوضات على اساس جماعي وليس ثنائي فيما يعرف بالمفاوضات المتعددة الاطراف.[1]

الفرع الثاني: أهداف الجات

– يتركز الهدف الرئيسي للجات مند البداية في سعي الاطراف المتعاقدة الى تحرير التجارة من خلال ازالة القيود التعريفية أي الجمركية و غير التعريفية و فتح الاسواق و تعميق المنافسة الدولية .

– العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول الى مستوى التوظيف الكامل واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للاستخدام الامثل .

– السعي الى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي وبالتالي الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مستوى كل الدول الاعضاء.

– تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الاموال .

– انتهاج المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال مبدأ ان كل شيء قابل للتفاوض في المسائل التجارية.[2]

---

[1] د السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي ، النظرية و السياسات ، دار النشر الفكر، الطبعة الأولى , ص ص 224-225.

[2] كنزة بوقاقة ، مرجع سبق ذكره، ص6.

المطلب الثالث: أهم جولات الجات

عقدت الجات مند نشأتها سنة 1948 في آخر جولاتها سنة 1994 حوالي ثمانية جولات لم تكن كلها على مستوى واحد من الاهمية لكنها تسير بالتدريج من الاحسن الى الجيد.

***جولة جنيف (1947) :** والذى شارك فيها حوالي 23 دولة للتفاوض من اجل تخفيض القيود التعريفية وتخفيض القيود الكمية في مجال التجارة الدولية ... وقد اكتملت المفاوضات بتخفيض قيمته 63 بالمئة بمتوسط تخفيض التعريفات 32 بالمئة.

* **جولة نوركاي (1951):** وقد شاركت فيها حوالي 38 عضو وذلك من اجل تخفيض التعريفات الجمركية.

***جولة آنسي (1949):** شارك فيها 13 دولة للتفاوض من اجل تخفيض التعريفات الجمركية .

* **جولة جنيف (1956):** شارك في هذه الجولة 26 دولة عضوة وقد قدرت قيمة التجارة المحررة بالمليار دولار امريكي ب 2.5 و ذلك من اجل تخفيض التعريفات الجمركية .

* **جولة ديلون (1960-1961):** شارك فيها 26 عضو وقد قدرت قيمة التجارة المحررة بحوالي 10 مليار دولار امريكي وذلك من اجل التفاوض حول تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة على الاتحاد الاوروبي.

***جولة طوكيو (1973-1979) باليابان:**تعتبر هذه الجولة من اكبر جولات الجات يبلغ عدد المشاركين 102 دولة وقد عملت هذه الأخيرةإلى التوقيع على جملة من الاتفاقيات تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية وبخفض السلع الزراعية في الدول التسع الاكثر تصنيعا في العالم وذلك بنسبة 34بالمئة من مستوى التعريفة.[1]

***جولة كيندي (1964-1967):** عدد المشاركين فيها 62 دولة وقد قدرت قيمة التجارة المحررة ب10مليار دولار أمريكي وذلك من اجل التفاوض على التعريفات الجمركية من سعر بيعها في السوق المحلية وسعر تصدير المنتج بأقل من تكاليف إنتاجه وقد تم تخفيضها بنسبة 50بالمئة بمتوسط 35 بالمئة

* **جولة الاوروغواي (1986-1993):** تعتبر أهموأشهروآخر جولات الجات بدأت سنة 1986 واختتمت أشغالها في ديسمبر 1993 اذ كانت تطمح الى انجاز هدف ثلاثي الابعاد تضمن :

– اصلاح وتعديل قواعد التجارة الدولية وتوسيعها إلى ميادين أخرى كتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والقضايا المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية .

– تسهيل النفاد الى الاسواق الخارجية عن طريق تقديم تخفيضات وتنازلات جمركية جديدة إلى مختلف الواردات الزراعية والملابس والمنسوجات .

– توفير مناخ يكفل للتجارة الدولية المزيد من التحرير وتعزيز النظام التجاري الدولي .

نتائج جولة الاوروغواي: في 15 أفريل 1994 اقر المؤتمر الزراعي للجات في مراكش على اصدار الوثيقة الختامية معلنة بذلك على ميلاد مؤسسة دولية جديدة هي المنظمة العالمية للتجارة التي كانت تعتبر النتيجة الرئيسية لهذه الجولة بحضور125 دولة اقرت كلها وبصفة رسمية تطبيق قرارات مراكش ابتداء من تاريخ 15 أفريل 1995.

اضافة الى مجموعة من الاتفاقيات كانت نتائج هذه الجولة نذكر منها :

– النفاد الى السوق بتقديم تخفيضات جمركية جديدة على الواردات

–اتفاقية الزراعة

–اتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية

[1] نفس المرجع السابق ، ص8.

-اتفاقية المنسوجات والملابس

- اتفاقية تجارة الخدمات

- اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

- اتفاقية مكافحة الاغراق

- اتفاقية حول اجراءات تقرير الرسوم الجمركية[1]

ويمكن توضيح مختلف جولات الجات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم-1-1 :التطورات التي لحقت بالجات من خلال جولات المفاوضات.

التاريخ	الجولة	عدد المشاركين	قيمة التجارة المحررة بالمليار	الموضوعات الاساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفات
1947	جنيف	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	63	32
1949	آنسي	13	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
1951	نوركاي	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
1956	جنيف	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
1960-1961	ديلون	26	4.5	تخفيض التعريفات وتنسيق اتفاقية التعريفة مع الاتحاد الاوروبي		
1964-1967	كيندي	62	10	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	50	35
1973-1979	طوكيو	102	155	تعريفات اجرائية غير جمركية في اطار العلاقات التجارية	33	34
1986-1993	اوروغواي	125 و عدد الدول المتوقعة 117	755	تعريفات اجرائية غير جمركية في: الزراعة المنسوجات الملابس و الخدمات حماية حقوق الملكية الفكرية و قيام المنظمة العالمية	40	من 25 الى 36

المصدر: كنزة بوقاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص8.

[1]- د احمد فريد مصطفي: الاقتصاد النقدي والدولي ،الطبعة الثانية ،السنة 2009، ص ص 473- 477.

المبحث الثاني : تعريف، مبادئ،أهداف، وهيكل المنظمة العالمية للتجارة:

المطلب الاول : تعريف المنظمة العالمية للتجارة

بعد الحرب العالمية الثانية اجتمعت الدول التجارية في هافانا ووافقت على تكوين منظمة للتجارة العالمية ولكن نظرا لعدم موافقة الولايات المتحدة على مثل تلك المنظمة لم يتم انشاؤها وكبديل على ذلك قررت الدول تشكيل تجمع غير رسمي عرف بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) تخدم كإطار للمفاوضات متعددة الاطراف المتعلقة بالتعريفة الجمركية وفي الأول من يناير من عام 1995 تم احلال الجات كمنظمة رسمية للتجارة وهي منظمة التجارة العالمية .

وتضع المنظمة العالميةللتجارة القواعد التي تنظم التجارة الدولية والتي تتضمن ثلاث مبادئ رئيسية وهي: مبدأ عدم التمييز الذي يوجد في قاعدة الدولة الاولى بالرعاية والإلغاء التام لدعم الصادرات وحصص الواردات والذيتم استثناء الدول النامية منها ومبدأأنأي رسوم جمركية جديدة يجب ان تقابل بتخفيض في رسوم جمركية اخرى وهناك بعض المواد التي تتعامل مع مركز واحتياجات الدول النامية.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية اطارا مؤسسيا للمفاوضات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية في الدول الاعضاء وتقدم ايضا وسيلة للاستفسارات بين الدول الاعضاء وآلية لحل النزاعات التجارية وتظم منظمة التجارة العالمية 147 دولة في عضويتها تشمل جميع الدول الصناعية ومعظم دول أوروبا الشرقية والعديد من الدول النامية ولم تنضم روسيا حتى الآن للمنظمة وبعد موافقتها على تحرير معاملاتها في السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية المباشرة انضمت الصين للمنظمة عام 2000 ولم تتوصل الصين والولايات المتحدة إلى حل العديد من المنازعات بينها مثل احترام الصين لحقوق الملكية الفكرية الا في عام 2004 وتنمو الصين كقوة اقتصادية من خلال صناعتها الرخيصة التيأغرقت العالم والذي يعتبر نتيجة الاستثمارات الاجنبية في الصين وقد نظمت الدول الاعضاء في الجات والمنظمة العالمية للتجارة ثمانية ملتقيات رئيسية احدثها جولة الاوروجواي وان وظائف منظمة التجارة العالمية تفوق بكثير تلك التي قامت بها اتفاقية الجات فبالإضافةإلى ادارة القواعد الخاصة بتنظيم التجارة الدولية في السلع فإنها تتعامل مع التعاملات في تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و الاستثمارات الاجنبية وبعض الأمورالأخرى .[1]

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية

كل الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ملتزمة بمبدأ عدم التمييز في رفع الرسوم الجمركية والمعروف بمبدأ الدول الأولى بالرعاية غير المشروطة فالتخفيض الجمركي على سلعة ما من قبل دولة ما يجب ان ينطبق على جميع الدول الأخرى المصدرة لنفس السلعة الى تلك الدولة ،كذلك الأمر فان أيإعفاءات جمركية بين دولتين يجب ان تمتد لتشمل جميع الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وينشأ من تلك القواعد الاتحادات الجمركية واتفاقيات التجارة الحرة والشرط الوحيد في هذا الشأن هو أنالتجارة مع الخارج تكون اكثر تحريرا بحيث لا يسمح بزيادة الرسوم الجمركية للإتحاد الجمركي عن متوسطها في الدول الاعضاء قبل تكوين هذا الاتحاد .

وقد تم معاملة البلاد النامية بشكل مختلف من ثلاث جوانب :

(1) – فالدول النامية تحصل على تفضيلات في اسواق الدول الصناعية المتقدمة وهذا تعديل لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

(2) – قاعدة المعاملة بالمثل لا تنطبق على الدول النامية .

(3) – الدول النامية تستثنى من ازالة الحصص و دعم الصادرات .

– وفي هذا الصدد يجب ان نلخص خمسة مصطلحات تستخدم في قانون التجارة الدولية :

[1]– د. محمد إبراهيم منصور ،د علي مسعود عطية: الاقتصاد الدولي ، دار المريخ للنشر، ص 185–186.

***أ)* مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** و هو قاعدة من قواعد منظمة التجارة العالمية لعدم التمييز بين الدول المصدرة في السياسة التجارية من قبل دولة مستوردة ما وينطبق مبدا الدولة الاولى بالرعاية على الدولة العضو التي تستورد من دول اخرى اعضاء في منظمة التجارة ويعكس هذا التخفيضات الضخمة في الرسوم التي نفدت بعد الحرب العالمية الثانية .

***ب)* المعاملة الوطنية:** اذ يجب على كل دولة ان تعامل المنشآت الاجنبية العاملة فيها معاملة لا تقل تفضيلا عن معاملاتها لمنشآتها وهذا هو مبدا عدم التمييز بين المنشآت الاجنبية والوطنية وتشمل مقدمي الخدمات المختلفة للأجانب.

***ج)* —الندية:** ووفقا لهذا المفهوم تقوم الدولة بمعاملة منشآت دولة اخرى بمثل ما تعامل الدولة الثانية منشآت الدولة الاولى على اراضيها .

د) الاعتراف المتبادل: وبمقتضاه تعترف كل دولة عضو في الاتحاد الاوروبي بمعايير المنتج والتي تطبق في الدول الاخرى الاعضاء فلا يمكن لدولة ما منع تداول منتج ما في اسواقها لان لديها معايير مختلفة متعلقة به ففي التجارة بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية نجد ان اجراءات الفحص والاختبار والسماح لتكنولوجيا المعلومات ومعدات الاتصال تخضع للاعتراف المتبادل.

ن) الارتقاء بالتجارة: وبمقتضاه يصوت الكونغرس الامريكي على الاتفاقيات النهائية بدون تعديل وتعرف بالمضمار السريع الذي منح لإدارة الرئيس بوش عام 2002 والوظيفة الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية هي تيسير المفاوضات الدولية متعددة الاطراف لتخفيض الرسوم الجمركية والتي تخضع لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ،كانت آخر ثلاث جولات هي: جولة كيندي وجولة طوكيو وجولة الاوروغواي [1].

المطلب الثالث: أهداف منظمة التجارة العالمية:

بالإضافةإلى تحقيق أهداف الجات تسعى منظمة التجارة العالمية الى تحقيق اهداف اخرى تدور حول الهدف الرئيسي وهو تحرير التجارة العالمية وهي كالتالي رفع مستوى الرفاه الاقتصادي لشعوب الدول الاعضاء من خلال رفع معدلات التنمية وتحقيق العمالة الكاملة للموارد الاقتصادية وتوسيع الإنتاج وزيادة حجمه بشكل مستمر والتجارة بالسلع والخدمات مما يؤدي للموارد الاقتصادية وحماية البيئة وإيجاد الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وخلقأجواء المنافسة الدولية في التجارة التي تعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد هذه الأهداف المعلنة لمنظمة التجارة العالمية ولكن هناك أشياء تجري على ارض الواقع ويستطيع الإنسان ملاحظتها وهي مغايرة للأهداف المعلنة وهي: التدخل في الشؤون التجارية والاقتصادية للدول وذلك عن طريق القوانين والأنظمةالتيتضعها الدولالمتنفذة وتستطيع تنفيذها وتطبيقها من خلال منظمة التجارة لكي تحكم سيطرتها على التجارة الدولية وإبقاء الدول النامية تدور في دائرة التخلف الاقتصادي وتحت التبعية الاقتصادية والتجارية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وعدم تمكينها(الدول النامية) من بناء اقتصاديات قوية ومتينة ترتكز على الصناعات الثقيلة لكي تخرجها من بؤرة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة بل ان الدول المتنفذة تسعى إلى الإبقاء على الدول النامية اسواقا مفتوحة للبضائع الاستهلاكية التي تنتجها هذه الدول ومن المعروف إن الدول المتنفذة على الساحة الدولية هي التي تقف وراء هذا النهج من السياسة الاقتصادية والتجارة وهم الذين يمارسون الضغوط والتأثير على المنظمة العالمية للسير في الاتجاه الذي يرغبونه وذلك لكي يصبح العالم خاضعا لإملاءات القطب الواحد ومستسلما لها تفعل به ما تشاء [2].

[1] –نفس المرجع السابق ص ص 186–187.

[2] – د. أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 471–472.

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة[1].

يمكن تلخيص الهيكل التنظيمي وفق المخطط التالي :

الشكل رقم:1-1: الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة

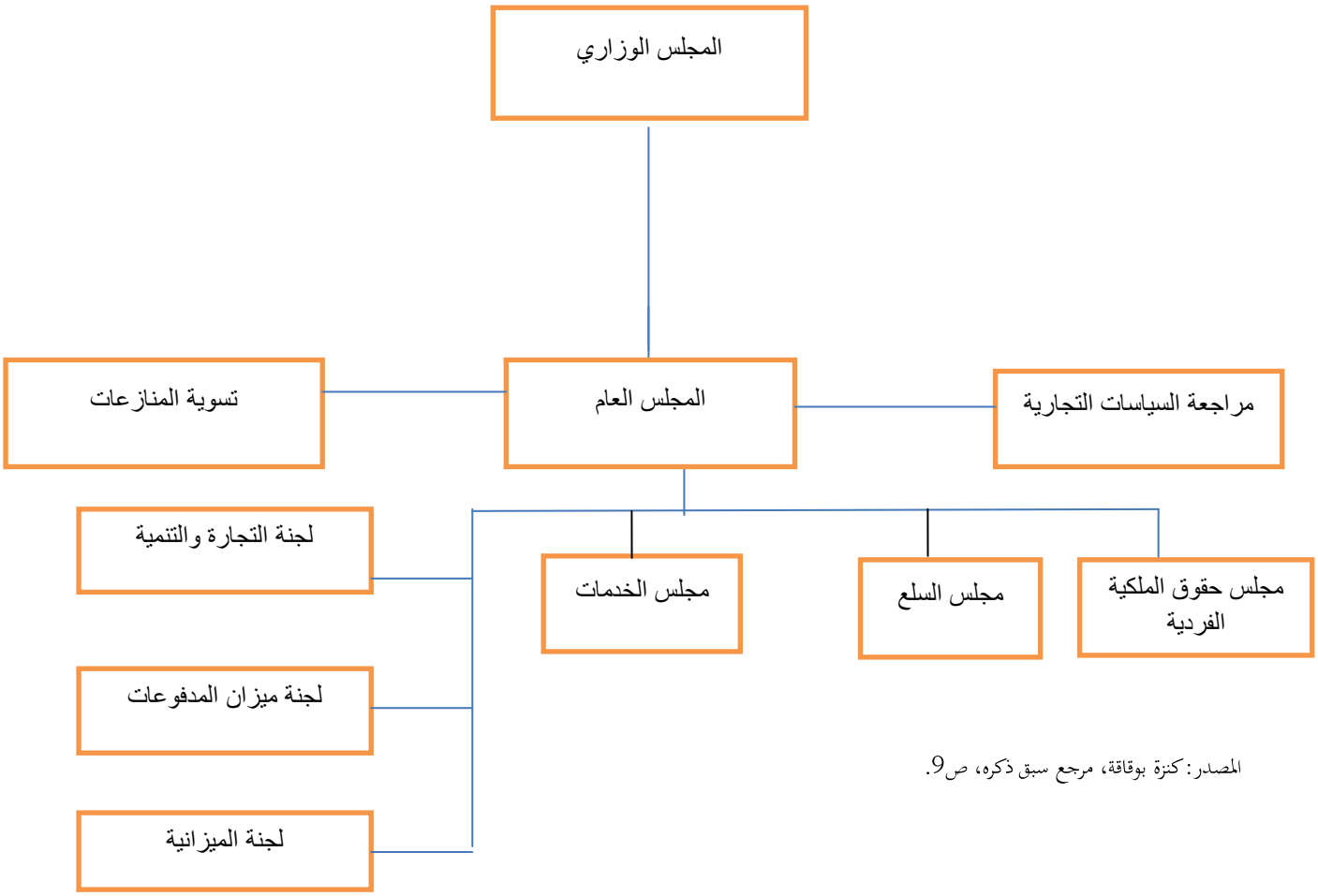

المصدر: كنزة بوقاقة، مرجع سبق ذكره، ص9.

يعكس الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية عددا من الوحدات التنظيمية وسنقوم بشرح موجز لكل وحدة تنظيمية.

1 – **المجلس الوزاري:** يتكون المجلس الوزاري من ممثلي جميع الدول الاعضاء في المنظمة ويجتمع هذا المجلس مرة على الاقل كل سنتين ويقوم بمهام المنظمة ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه المهام وله الحق في اتخاذ القرارات في جميع الوسائل التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المختلفة .

2 – **المجلس العام:** يتكون من ممثلين عن جميع الاعضاء ويجتمع عندما يكون ذلك مناسب ويقوم المجلس العام بمهام المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ويشرف المجلس العام على جهاز تسوية المنازعات وعلى آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء وذلك بصفة دورية ويشرف أيضا على المجالس الفرعية التابعة له مثل مجلس تجارة السلع ومجلس تجارة الخدمات.

3 – **تشكيل المجلس الوزاري:** لجنة التجارة والتنمية ولجنة لقيود ميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والمالية والإدارة حيث تقوم هذه اللجنات بالمهام الموكلة اليها بموجب اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية وبموجب الاتفاقيات المتعددة الاطراف ومن حق المجلس

[1]– علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 471-472.

الوزاري ان ينشئ اية لجان اضافية لممارسة ما يراه مناسب من مهام وتراجع لجنة التجارة والتنمية وبصفة دورية الأحكام المؤقتة الموجودة في اتفاقية التجارة المتعددة الاطراف لصالح الدول الأقل نموا ومن ثم ترفع تقريرا للمدير العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

4 – **الأمانة العامة:** تنشا أمانة عامة للمنظمة ويرأسها مدير عام كما يقوم المجلس الوزاري بتعيين المدير العام وتحديد واجبات وشروط خدمته وفترة شغل المنصب اما المدير العام فيقوم بتعيين موظفين الأمانة وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقا للأسس التي يحددها المجلس الوزاري، ان مسؤولية المدير العام ومسؤولية موظفي الأمانة مسؤولية ذات طابع دولي ويعني أنهمأثناء قيامهم بعملهم لا يتقبلون تعليمات من اي حكومة او جهة اخرى خارج المنظمة .

5 – **جهاز فض المنازعات:** تكون مهام هذا الجهاز تحت اشراف المجلس العام ويعين له رئيس ويقوم بتصريف الشؤون التالية :

* مواجهة جميع المنازعات الدولية التجارية.

* يلعب دورا رئيسيا في فض المنازعات وذلك من حيث تشكيل فرق التحكيم.

* مراقبة تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات واتخاذالقرار.

* العمل على التدرج في حل المنازعات وذلك بالدعوة إلى مؤتمر الأطراف المعنية لبحث موضوع الخلاف ومن ثم رفع القرارات.

* اعطاء الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين

6 – **لجنة الميزانية:** يقدم المدير العام الى لجنة الميزانية والمالية والإدارية التقديرات السنوية لميزانية المنظمة وبياناتها المالية السنوية وتقوم اللجنة بدراستها ومراجعتها جيدا ومن هناك تقدم توصياتها الى المجلس العام لان هذه التقديرات تخضع الى موافقة المجلس العام .

وتقترح لجنة الميزانية والمالية والإدارة على المجلس العام انظمة مالية تتضمن احكاما تحدد جداول توزيع مصروفات المنظمة على اعضائها .

7 – **جهاز مراجعة السياسات التجارية:** وقد تم إحداث هذا الجهاز خلال المراجعة النصفية لجولة الاوروجواي حيث اتخذت الدول الأعضاء في الجات عام 1989 قرارا بمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء ووضع نتائج هذه المراجعة في تقرير يعمم على باقي الدول وذلك من اجل تحقيق مبدأ الشفافية وحث الدول عند صياغة سياساتها التجارية بالتقيد بمبادئ الجات اما اهداف هذه المراجعة فهي:

* معرفة مدى استجابة الدول الى الضوابط الواردة في الاتفاقيات متعددة الاطراف .

* خلق مزيد من الاستيعاب والوضوح للسياسات التجارية التي تشرعها الدول الاعضاء ويشكل جهاز مراقبة لمراجعة السياسات التجارية[1].

[1] – د مصطفي سلامة ،المنظمة العالمية للتجارة، النظام الدولي للتجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الطبعة الثانية،2008، ص ص 37-40.

المبحث الثالث: العضوية وعملية اتخاد القرار في المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات واجراءات الانضمامإليها.

المطلب الأول: العضوية وعملية اتخاد القرار في المنظمة العالمية للتجارة:

الفرع الأول: العضوية في المنظمة العالمية للتجارة:

يتم الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة بالشكل التالي :

– يعتبر جميع الدول الاعضاء المؤسسين في عام 1947 اعضاء أصليين في منظمة التجارة العالمية في بداية عملها عام 1995.

– جميع الدول التي انظمت للمنظمة العالمية في الفترة الانتقالية بين الجات والمنظمة (وهي سنتان ابتداء من بداية عمل المنظمة)تأخذ صفة العضوية الاصلية .

– بإمكان الدول الغير اعضاء في المنظمة ان تحصل على العضوية عن طريق المفاوضات وفقا للإجراءات التالية :

* تقديم طلب و الحصول على موافقة ثلثي الاعضاء لقبول العضوية .

* تقديم تقرير عن الوضع الاقتصادي للدولة الطالبة للعضوية.

* تقديم بيان بالسياسات الاقتصادية والتجارية التي تتبعها الدولة الطلبة للعضوية تسفر عن قبولها او عدم قبولها عضو في المنظمة العالمية .[1]

الفرع الثاني: عملية اتخاد القرار من قبل المنظمة العالمية :

تتخذ منظمة التجارة العالمية بالشكل التالي :

* بصفة عامة يتم اتخاد القرار بالإجماع و يعتبر الاجماع محققا عندما يتم اتخاد القرار دون معارضة من اي بلد عضو في المنظمة .

*عندما لا يمكن الحصول على القرار بالإجماع فانه يمكن الحصول عليه بالأغلبية على ان يكون لكل بلد عضو صوت واحد فقط

* تتخذ القرارات بالأغلبية ثلاث ارباع الصوات في الحالات التالية :

– تفسير احكام الاتفاقيات

–الموافقة على اعفاء مؤقت لبلد عضو من التزاماته اتجاه المنظمة

– اجراء التعديلات على الاتفاقيات.[2]

المطلب الثاني : متطلبات واجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

الفرع الأول: متطلبات انضمام دولة للمنظمة العالمية للتجارة:

– يجب على الدولالراغبة في الانضمام الاقتناع بحرية التجارة الدولية وقبول رفع القيود على الصادرات والواردات مثل الحصص والتعريفات الجمركية وذلك لان الهدف النهائي لمنظمة التجارة العالمية هو التخلص من القيود التي تعيق التجارةنهائيا .

– يجب على الدولة الراغبة في الانضمام وضع اهداف اقتصادية تتماشى مع اهداف المنظمة مثل: سياسة التحرير و الخصخصة .

– يجب على الدولة الراغبة في الانضمام قبول التصنيف الدولي للدولة: دولة نامية ، اقل نموا ، دول في حالة انتقال للاقتصاد الحر ، دول مستوردة للطعام ، و يترتب على هذا التصنيف معاملات تفضيلية من قبل منظمة التجارة العالمية .[3]

---

[1] د محمد إبراهيم منصور: مرجع سبق ذكره ص ص188–189

[2] نفس المرجع السابق، ص 189

[3] د. السيد متولي عبد القادر ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 229–230.

الفرع الثاني: اجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة :

يتم ذلك و فق مجموعة من الخطوات:

الخطوة الاولى: طلب من الدولة الراغبة في الانضمام الى المدير العام للمنظمة العالمية .

الخطوة الثانية:تداول الطلب بواسطة الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وتكوين فريق عمل لمناقشة الطلب .

الخطوة الثالثة: الطلب من الدولة الراغبة في الانضمام بإعداد دراسة عن الاوضاع الاقتصادية لها ووجهة نظرها حول حرية التجارة الدولية ومحدداتها مثل :التعريفة الجمركية وقوانين الاستثمار ثم رفع هذه الدراسة الى فريق عمل منظمة التجارة العالمية.

الخطوة الرابعة:المفاوضة بين فريق عمل المنظمة والدولة الراغبة في الانضمام حول:

– الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية المتعددة الاطراف .

– الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تجارة البضائع (التعريفة الجمركية , دعم القطاع الزراعي , الاعانات المقدمة للصادرات ..... الخ).

– الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تجارة الخدمات.

الخطوة الخامسة: إعداد تقرير فريق عمل منظمة التجارة العالمية الذى يشتمل على نتائج المفاوضات والذي يجب أن يشتمل على الموافقة على الاتفاقيات المذكورة سابقا في الخطوة الرابعة ويتم رفع التقرير الى ادارة منظمة التجارة العالمية .

الخطوة السادسة: التصويت على قرار الانضمام على ضوء تقرير الموافقة من قبل الاجتماع الوزاري للمنظمة ، تعتبر الدولة عضوا اذا حصلت على ثلثي الاصوات داخل المنظمة وتصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية .

الخطوة السابعة: بعد ثلاثين يوما من قبول الدولة عضوا في منظمة التجارة العالمية يبدا تنفيد الاتفاقيات على الدولة .[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص 231

خلاصة الفصل:

رأينا في هدا الفصل التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة ونشأتها ولكن قبل دلك تناولنا التعريف بالجات ومبادئها لأنها البوابة الرئيسية التي جاءت منها المنظمة العالمية للتجارة ، كما تناولنا أيضا المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة والأهداف التي تسعى لتحقيقها ثم يليها مما يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة وفي الأخير تناولنا أهم النقاط فيما يخصالعضوية وعملية اتخاذ القرار وكذا متطلبات واجراءات الانضمام.

الفصل الثاني
التنافسية

مباحث الفصل

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: تعريف ،مؤشرات، مجالات واستراتيجيات التنافسية.**
- **المبحث الثاني: الميزة التنافسية**
- **المبحث الثالث: المؤشرات المركبة لقياس التنافسية الدولية**
- **خلاصة الفصل**

تمهيد:

يعتبر التطور التكنولوجي جوهر التحولات التي مست الاقتصاد العالمي المعاصر فأصبحت الدول المتمسكة به تبرهن على مدى اندماجها في المنافسة الدولية وأضحى وسيلة لكسب التنافسية على المستوى الدولي فقد دخل العالم مرحلة جديدة تدعى هاجس التنافس حيث كل دولة تسعى إلى رفع قدرتها التنافسية واقتحام الأسواق العالمية لا سيما أن مصادر التنافسية متعددة ومختلفة.وسنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحثالأول:تعريف،مؤشرات،مجالات واستراتيجيات التنافسية.

المبحث الثاني: الميزة التنافسية.

المبحث الثالث: المؤشرات المركبة لقياس التنافسيةالعالمية.

المبحث الأول:تعريف،مؤشرات،مجالات واستراتيجياتالتنافسية

المطلب الأول: تعريف التنافسية

1- على مستوى الدولة

هناك من يعرف التنافسية على مستوى الدولة بأنها القدرة على إنتاج منتجات وخدمات في ظل المنافسة الدولية في حين يتسم المواطنون بمستوى معيشة متنام ومستديم على حد سواء .

ومن التعريف نستنتج أن تنافسية الدولة تعبر عن مدى تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل الأفرادمن الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فالدول تتنافس فيما بينها مثلما تتنافس المؤسسات.

2- تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة

هناك من يعرف التنافسية على مستوى المؤسسة بأنها:

قدرتها على تزويد المستهلك بسلع وخدمات بشكل أفضل مقارنة بالمنافسين الآخرينفي السوق العالمية في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة .

هي قدرتها الدائمة على المنافسة بامتلاكها مجموعة من القدرات التي تسمح لها حسب الحالة ,إما على الدخول أو الحماية أو التطور في المجال التنافسي المتكون من مجموعة القوى التي تنشأ عن المحيط والتي من المحتمل أن تواجه أهدافها ، مشاريعها و عملياتها.

مما سبق نستنتج أن تنافسية المؤسسة تعني قدرتها على إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وسعر مناسب في الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجيات المستهلكين بشكل أفضل من المؤسسات المنافسةمعتمدة على الجودة كخطوة أساسية في تحقيق القدرة على التنافس عالميا.[1]

3- تعريف التنافسية على مستوى القطاع

هناك من يعرف التنافسية على مستوى فرع النشاط (القطاع) بأنها:

-قدرة مؤسسات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على التحكم والحماية الحكومية وبالتالي تميز تلك الدولة في الصناعة.

هذا ويرى البعض انه حتى يكون فرع النشاط تنافسيا لابد أن تكون الإنتاجية الكلية لعواملالإنتاج له متساوية أو أعلى منها في فرع النشاط المماثل في البلد أوالإقليمالمنافس.

بالرغم من اختلاف وجهات النظر للتنافسية من تنافسية على مستوى الدولة إلى تنافسية على مستوى القطاع الى تنافسية المؤسسة، الا ان**M.PORTER** يرى ان المؤسسات هي التي تتنافس في الاسواق وليس الدولة واعتبر أن التنافسية الدولية أداة مساعدة لخلق الميزة التنافسية للمؤسسة.

-مما سبق نستنتج أنه إذا كانت المنافسة من الشروط التي يتم وفقها انسياب وتدفق وتداول السلع والخدمات في سوق معين فان التنافسية هي القدرة على تصريف هذه السلع والخدمات في الأسواق العالمية[2]

[1] أ عبد الرحمان بن عنتر، أ عبد الرزاق حميدي:المنافسة واستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية،الملتقى الدولي الرابع ص ص8-9.

[2] -منار علاء الدين وآخرون: اهمية الادارة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة الاقتصادية،مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، سنة 2010-2011،صص 38-39.

المطلب الثاني: مؤشرات التنافسية

في ظل الواقع العملي للمؤسسات نجد أن أغلبها لا يتساوى في التنافسية سواء من حيث العمل أو القدرة وهذا التباين يدفع كل واحد منها إلى أن تستغل ميزتها التنافسية في الحصول على قطاعات سوقية والتموقع فيها ,ويحكم على تنافسية هذه المؤسسات من خلال تحليل مكوناتها وتقييمها من خلال مؤشرات متعددة ومقارنتها بمنافسيها المباشرين وعليه فتنافسية المؤسسات تقاس من خلال عدة مؤشرات أهمها :

1- مؤشرات مالية

بحيث يتم الحكم على تنافسية المؤسسة من خلال مقارنة نسبها ,وبعض مؤشراتها المالية مع تلك الخاصة بقطاع نشاطها مثل القدرة على التسديد ،الاستقلالية المالية، المردودية ....الخ.

2- مؤشرات تجارية

حيث تتحدد مكانة المؤسسة في أسواقها بالنسبة لمنافسيها انطلاقا من عدة مؤشرات مثل حصتها النسبية في السوق ،ولاء زبائنها ،الجودة،تكلفة البيع ,....الخ.

3- مؤشرات تقنية

ويقصد بها مستوى التكنولوجيا السائدة في المؤسسة ودرجة التأهيل، التجديد و الابتكار....الخ

4- مؤشرات تنظيمية

وهي تلك القواعد المرتبطة بتقسيم العمل في المؤسسة مركزية او لامركزية القدرات،نظام المعلومات. الخ.

5- مؤشرات تسييرية

وترتبط بتقييم المسيرين وخبرتهم وفلسفة التسيير وطرق القيادة، التفاوض و التعاون....الخ

6- مؤشرات شاملة

وتشمل كل المؤشرات السابقة الذكر للحكم على تنافسية المؤسسة، فأحيانا يظهر عدم التوازن بينطاقات المؤسسة مما يتطلب علاجها وأحيانا عند مستوى تطور المؤسسة ،فما يتضح كجانب جيد للتنافسية قد يصبح ذو تأثير سلبي .

هذا ويرى البعض الآخر أن للقطاع(فرع النشاط) مؤشرات هي الأخرى تستخدم لقياسالتنافسية شرط أن تتم المقارنة مع قطاع آخر مماثل له داخليا او خارجيا وتتمثل هذه المؤشرات في:

- ارتفاع معدل ربحية هذا القطاع (فرع النشاط) في السوق على المدى الطويل
- ارتفاع معدل إنتاجية هذا القطاع بالنسبة للقطاعات المماثلة
- انخفاض تكاليف هذا القطاع بالنسبة للقطاعات المنافسة الأخرى
- زيادة صادرات هذا القطاع وبالتالي زيادة حصته في السوق الدولية مقارنة بالقطاعات الأخرى المماثلة.

نلاحظ أن مجال قياس ومقارنة مؤشرات تنافسية القطاع أوسع نطاقا من مجال القياس والمقارنة بالنسبة لمؤشرات تنافسية المؤسسات أما بالنسبة لمؤشرات تنافسية الدولة فتتمثل في:

- مستوى الانفتاح الوطني على التجارة الخارجية
- حجم الاستثمار الأجنبي
- نوعية البنية التحتية
- دور الحكومة في النشاط الاقتصادي

- تطور الأسواق المالية
- المستوى التقني
- مرونة سوق العمل
- نوعية الإدارة في قطاع الأعمال

مما سبق ذكره نستنتج أن مؤشرات التنافسية وإن إختلف مجال قياسها ودراستها حسب الأنواع المختلفةللتنافسية،تنافسية المؤسسة أو القطاع أو الدولة فإنها تركز على مدى قدرة هذا المجال على جذب أكبر عددمنالمستهلكين والزبائن والفوز بأكبر حصة من السوق ،لذلك فالمؤسسات تسعى الى تحقيق هذا الهدف من خلال استثمار واستغلال قدرتها وإمكاناتها ومزاياها التنافسية في مجالات مناسبة للتنافس[1].

المطلب الثالث:مجالات التنافسية

حتى تتمكن المؤسسة من احتلال الصدارة في السوق المحلية أو العالمية فقد لجأت الى التنافس ضمن مجالات عديدة تتكامل تتداخل فيما بينها ،من أهم مجالات هذا التنافس بين المؤسسات نجد:

1- التنافس بالوقت

حيث يجري التنافس بين المؤسسات على اختصار الوقت في كل العمليات خاصة تلك المرتبطة بالدورة (إمداد،تموين،إنتاج،تسويق) واختصار الوقت بين كل ابتكار وتقديم منتج جديد أي تقليص دورة حياةالمنتج وعلى هذا الأساس أصبح الوقت من موارد المؤسسة وعاملا مهما وأخذ بعدا استراتيجيا ولذا فقد أصبحت المؤسسات تركز على ما يسمى "تسيير الوقتالاستراتيجي" الذي يعتبر الوقت كعاملنجاح ومورد الاستراتيجية الصناعية للمؤسسة .

2- التنافسية بالجودة

ما من شك في أن الجودة تعد أهم سلاح تنافسي للمؤسسة، و شرط أساسي لقبول أي منتج بشكل عامسواء بالسوق المحلية أو العالمية ومصدر لتميز المؤسسة وارتفاع قدرتها التنافسية ويتطلب التنافسبالجودة عدة مقومات أهمها :

- استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- حاجات المستهلك هي أساس تصميم المنتجات.
- جعل الجودة هي أهم أولويات الإدارة العليا.
- تنمية وتطوير ثقافة الجودة في المؤسسة.
- اختيار وتدريب وتحفيز قوة العمل من أجل الأداء المتميز.
- تصميم سليم للمنتجات ،تنفيذ سليم للتصميمات.
- تطوير علاقة المؤسسة مع الموردين.
- تبني فلسفة الجودة الشاملة بدل من مراقبة الجودة.
- الإيمان التام بضرورة التحسين المستمر في ظل إدارة الجودة الشاملة.

[1] نفس المرجع السابق ،ص40.

3- التنافس بالتكلفة

وتعرف تنافسية التكاليف بأنها قدرة المؤسسة على تخفيض التكاليف الوحدوية لإنتاجها بنسبة أقل من المؤسسات المنافسة الأخرى حيث أنه لا يمكن إعداد سياسة سعريه لمنتجات المؤسسة دون التحكم المستمر في التكاليف بغرض ترشيدها والسيطرة على مستويات الإنفاق لأن ذلكسيساهم في تخفيض سعر تكلفة المنتج و بالتالي حرية اختيار الأسعار المناسبة ومن تم زيادةهامش الربح مقارنة بالمنافسين فالكثير من المؤسسات تعتمد على استراتيجية السيطرة في التكاليف.

4- التنافس التكنولوجي

يهدف بناء مركز تنافسي تتفانى مؤسسات القطاع الواحد حول الحصول على أحدث تكنولوجياالإنتاج التي تسمح بتحسين وتطوير المنتجات القديمة أو طرح منتجات جديدة وللحصول على مزايا تنافسية قائمة على اساس التكلفة الاقل وتقديم منتجات متميزة من خلالالبحوث والابتكارات الحديثة والمعارف العلمية و براءات الاختراع حيث تشكل هذه الأخيرةبعدا تنافسيا وحاجزا يمنع دخول المؤسسات الجديدة كقوة تنافسية محتملة و من أجل ذلكفالمؤسسات اليوم تعمل و بشكل مستمر على تتبع التطور التقني التكنولوجي الذي لا يؤثر علىمكانتها ومركزها التنافسي فحسب بل على السلوك المستقبلي لزبائنها ومورديها و منافسيها كقوة تنافسية باتخاذ الإجراءات الوقائية .

ومن بين المزايا التي تحققها التنافسية التكنولوجية للمؤسسة:

*تخفيض تكاليف الإنتاج بشكل للمؤسسة خفض أسعارها وجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكينوالزبائن.

*تحقيق الجودةفي السلع والخدمات وبالتالي جذب أكبر عددممكنمنالمستهلكينوالزبائن والحصولعلىأكبرحصة في السوق.

*تعتبر كحاجز يمنع دخول المؤسسات ضعيفة التكنولوجيا إلى القطاع .

*تعزيز القدرة التفاوضية للمؤسسة .

*إعطاء فرصة للمؤسسة لإنتاج منتجات جديدة أو بديلة منافسة .

5- التنافس بالأسعار

يعتبر السعر أهم سلاح تنافسي للمؤسسة ومن أسهل السياسات التي تلجأ إليها للتنافس و تعرف التنافسية السعرية بأنها امتلاك المؤسسة لميزة تنافسية في حرية اختيار الأسعار المناسبة ذات الكفاءة مقارنة بمنافسيها .

ومن مجمل ما سبق نستنتج أن المؤسسات التي تريد الزيادة والبقاء في محيط يتميز بالتحولات وشدة المنافسة وعليها امتلاك قدرات معينة تؤهلها و تمكنها من التميزتنافسياهذه القدرات التي لابد أن تستغل في مجالات عديدة أهمها الوقت , الجودة , التكنولوجيا ,التكلفة ...الخ وترجمتها على شكل استراتيجيات.[1]

المطلب الرابع: استراتيجيات التنافسية

تعتبر استراتيجيات التنافسية الأساس و الفلسفة التي تستمد المؤسسة منها أهدافها و تحقق في ضوئهاالأداء الأفضل إذ أنها تعبر عن الإطار الذي يحدد أهداف المؤسسة في مجال تحديد الأسعار و التكاليفوالتميز في السلع و الخدمات المقدمة للزبون أو المستهلك لمواجهة قوى المنافسة ,و قد قام **Porter**بالتركيز على ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات و سنتطرق إليها من خلال:

1- نفس المرجع السابق، ص ص41-42.

(1) استراتيجية السيطرة على أساس التكاليف:

لقد قام **Porter**باقتراح ثلاثة أنواع من الاستراتيجيات انطلاقامن ميزان التنافسيةالتي تتمتع بها المؤسسة حيث قام بإعداد مصفوفة ذات بعدين يتمثلان في مصادر الميزة التنافسيةمنجهة والمجال التنافسي من جهة أخرى مما يعطي الاختيارات الاستراتيجيات الممكنةكماهو موضح في الجدول الموالي :

الجدول: 2-1 : استراتيجية التنافس.

الميزة التنافسية / قطاع التنافس	التكلفة المنخفضة	التميز
قطاع واسع	استراتيجية السيطرة على أساس التكاليف	استراتيجية التميز
قطاع ضيق	استراتيجية التركيز	

المصدر: منار علاء الذين ،مرجع سابق ذكره،ص 48.

من الجدول يتضح لنا أن استراتيجية السيطرة على أساس التكاليف هي من بين أهم الاستراتيجيات التنافسية التي اقترحها **Porter**والتي انطلاقا من الميزةالتنافسية التي تتمتع بها المؤسسة و المتمثلة في التكاليف المنخفضة .

تعرف هذهالاستراتيجية بأنها "قدرة المؤسسة على طرح سلعة أو خدمة في السوق بتكلفة أقل من تكاليف المنافسينالآخرين على أن لا يكون على حساب جودة المنتجومستوى المنفعة التي يبحث عنها الزبونأو المستهلك".

يوجه هذا النوع من الاستراتيجيات إلى قطاع واسع في السوقأي إلى أغلب الزبائنوالمستهلكين دونتخصيص ويتوقف تنفيذ هذه الاستراتيجيات على تحقيق المتطلبات التالية:

*الدخول باستثمارات رأسمالية كبيرة.

*الاعتماد على المهارات والخبرات الهندسية للعمليات في رفع إنتاجية المؤسسة.

*المراقبة والإشراف المحكم والدقيق على التكاليف الثابتة والمتغيرة.

*الرقابة الفعالة على العمالة.

*تقليص النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير والخدمات الإشهارية والترويج والتوزيع.

*الدخول بسياسة التسعير الهجومية .

*توفيرعنصر الجودة والنوعية في المواد الأولية للإنتاج.

*القدرة على تحمل الخسائر.

مما سبق ذكره نستنتج أن استراتيجية السيطرة على أساس التكاليف ترتبط بمدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليف الإنتاج دون أن يؤثر ذلك على مستوى الجودة .وهذا ما يستدعي امتلاكتقنيات ومهارات تكنولوجية عالية وقدرة على مواجهة الصعوبات و القيود التي ترافق هذاالنوعمنالاستراتيجيات بما فيها سهولة التقليد وتحمل نفقات كبيرة[1].

2)استراتيجية التميز:

تعد استراتيجية التميز من بين الاستراتيجيات الثلاثة التي اقترحها بورتر و التي تنشأ انطلاقا من تمتع المؤسسة بالتميز في المنتجات التي تقدمها للسوق .

تعرف استراتيجية التميز بأنها:" قدرة المؤسسة على إنتاج سلع و خدمات ذات قيمة أكبر من سلع وخدمات المنافسين الآخرين وتحقيق التميز بخصائص ومواصفات معينة للمنتج مثل جودة التصميم ، شبكة البيع ، صورة العلامة.....الخ يتم تقديرها من طرف الزبائن والمستهلكين وكسب ثقتهم و وفائهم".

هذا و يوجه هذا النوع من الاستراتيجيات إلى قطاع واسع من السوق إلى فئة كبيرة من الزبائن والمستهلكين مثل ما هو الحال في استراتيجية السيطرة على أساس التكاليف كما نجد أن نجاحها يتوقف على مجموعة من العوامل تصنف إلى:

أ)عوامل داخلية: نذكر منها:

*الاستخدام الأمثل للموارد و الكفاءات البشرية و تشجيعها على الإبداع و الاستغلالالجيد.

*دعم جهود البحث والتطوير لتحسين جودة المنتج وتنوع استخداماته.

ب)عوامل خارجية: نذكر منها:

*مدى إدراك الزبائن و المستهلكين بقيمة منتجات المؤسسة بالنسبة لمنتجات المؤسسات المنافسة.

*مدى تنوع استخدامات المنتجات وتوافقها مع رغبات المستهلكين .

كما أن نجاح استراتيجية التميز يرتبط بتوفر المتطلبات التالية:

*امتلاك قدرات تسويقية و تكنولوجية وإبداعية عالية.

*امتلاك قدرات بحث وتطوير عالية .

*التمتع بسمعةجيدة سواء في الجودة أو التكنولوجيا.

*الاتصال الفعال بين قنوات التوزيع .

*التنسيق الوثيق بين وظائف البحث والتطوير والتسويق.

*امتلاك معرفة تامة للمهارات الكامنة و استغلالها في الإبداع.

مما سبق نستنتج أناستراتيجية التميز ترتبط بمدى قدرة المؤسسة علىتوفير و تقديم سلعوخدمات للسوق المتميزة على منافسيها على أن يكون هذا التميز معبر ويخلق قيمة إضافية للمؤسسة والسوق في نفس الوقت.

3)استراتيجية التركيز:

تعتبر استراتيجية التركيز احد أهم الاستراتيجيات التنافسية التي ذكرها بورتر والتي تعتمد أساسا على ميزة التكلفة المنخفضة والتميز.

تعرف هذه الاستراتيجية بأنها:"اختيار فئة من المستهلكين والزبائن سواء أفراد أو مؤسسات حيث يتم التركيز عمليا على الوفاء باحتياجاتهم أكثر من غيرهم من الزبائن والمستهلكين"وتأخذ هذه الاستراتيجية شكلان أو بعدان هما:

[1]-منار علاء الدين نفس المرجع السابق،ص 48.

أ)التركيز على تخفيض التكلفة أو تقليل منتج عالي النوعيةبالقياس إلى المنافسين أوالتركيز على التكلفة والجودة في نفس الوقت وهذا من أجل التميز فيالسوق.

ب)التركيز على فئة محددة من الزبائن والمستهلكين لهم حاجات مختلفة من المستهلكين الزبائن الآخرين أو يرغبون في خدمات متميزة هذا وتستعين المؤسسة عند استعمالها لهذهالاستراتيجية بنفس تقنيات كل من استراتيجية السيطرة الكلية على التكاليف أو استراتيجية التميز.

و لكن نجاحهذهالاستراتيجية يتوقف على توفر زبائن ومستهلكين في فئات وقطاعات السوق المستهدفة لهم وهذه الاحتياجات غير العادية تتطلب أجهزةإنتاج وفروع تختلف عن مثيلتها في المؤسسات الأخرى و في نفس الصناعة.

مما سبق نستنتج إن استراتيجية التركيز تعتمد عل مزايا و تقنيات و متطلبات كل من استراتيجيةالسيطرة الكلية على التكاليف أو استراتيجية التميز و توجيهها نحو تحقيق هدف استراتيجي محدد من اجل تلبية حاجات و رغبات فئة محددة من الزبائن و المستهلكين.

و من مجملما سبق ذكره فانه في ظل الظروف التنافسية التي تعيشها المؤسسة فان لابد عليها اعتماد بعضالاستراتيجيات التي اقترحها **Porter**أهمها تتمثل في استراتيجيةالسيطرة على أساس التكاليف , التميز ,التركيز ,إلا أن اختيار المؤسسة اعتماد هذه الاستراتيجيات يتوقف على ظروفها وإمكاناتها وقدرتها كما أنه يتطلب دراسة محكمة ودقيقة للسوق في الوقت المناسب و ذلك بإتباع الخطوات التالية :

- تحديد نوع السوق التي تتواجد بها المؤسسة ومجال الإنتاج الخاص بها من سلع وخدماتوأفكار وحجمها و معدل النمو المنتظر.
- تقييمسياسات و برامج المؤسسة الإنتاجية و التسويقية و مقارنتها بالمؤسسات المنافسة
- تحديد هيكل الخطةالاستراتيجيةالخاصة بالمؤسسة .

أي أن المؤسسة تقدم تقييم دقيق لوضعيتها في السوق داخليا و خارجيا من أجل ضمان أحسن اختيار فيالاستراتيجية التنافسية.[1]

[1]- نفس المرجع السابق ،ص ص 48-50..

المبحث الثاني: الميزة التنافسية

المطلب الأول: تعريف وأنواع الميزة التنافسية

الفرع الأول: مفهوم الميزة التنافسية

إن الهدف من تحليل تنافسية المنظمة تتمثل في تحديد طبيعة الميزة التنافسية التي تتميز بها عن المنافسين المباشرين بالدرجة الأولى وبقية المنافسين فيما بعد و نتيجة ذلك تحرص المنظمات حسب هذا المفهوم على العمل الدؤوب والمستمر لخلق واكتساب المحافظة والاستثمار في الميزة التنافسية لمدة أطول وهذا ما يجبرنا على إعطاء مفهوم للميزة التنافسية فعرفها:

Lambin"على أنها مختلف الخصائص أو الصفات التي يتصف بها المنتوج أو العلامة وتعطيللمنظمة بعض التفوق و السمو عن منافسيها ".

كما يعرفها **نبيل خليل** :"بأنها ميزة أو عنصر تفوق للمنظمة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لاستراتيجيةمعينة للتنافس حيث اقتصر التعريف على مصدر من مصادر الميزة التنافسية و المتمثلة في استراتيجية التنافس " بينما يعطي **Porter** تعريفا أكثر دلالة نظرا لتركيزه على جوهر الميزة التنافسية واعتبرأنها تنشأ بمجرد توصل المنظمة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبلالمنافسين أي مجرد إحداث عملية الابتكار حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا.

كما يعرف **السلمي:** "الميزة التنافسية بأنها مجموعة المهارات و التكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيعالإدارة تنسيقها واستثمارها لإنتاج قيم و منافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسون، بالإضافة إلىتأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها, وتجدر الإشارة إلى أنه من حيث المعنى تشير الميزة التنافسية إلى الخاصية التي تميز المنظمة عن غيرها من المنظمات المنافسة وتحقق لهذه المنظمة موقفا قويا اتجاه الأطراف المختلفة كما يتضح أن للميزة التنافسية بعدان ,بعد داخلي و آخر خارجي فداخليا تبني الميزة التنافسية لأي منظمة على القدرات المميزة ,حيث يجب التعرف عليها و الاستثمار فيها بشكل يحقق الميزة التنافسية بينما يتمحور البعد الخارجي حول حقيقة أنه لا توجد ميزة تنافسية بدون القدرة على حجم الأطراف الخارجية و التعامل معها على أسس راسخة من القوة و السيطرة و الثبات ,و من أجل ذلك جاءت كلمة التنافسية مرتبطة بالميزة كإشارة لأهمية كون هذه الميزة ذات علاقة تضاد أو تصادم مع الأطراف الخارجية سواء المنافسين أو الموردين أو العملاء و غيرهم و خلاصة القول أنه حتى تكون الميزة التنافسية فعالة يجب أن يتم الاستناد إلى بعض الشروط حيث يكون كل شرط مرهون بالآخر و تتمثل هذه الشروط في الآتي :

أن تكون حاسمة أي تعطي الأسبقية والتفوق على المنافس وتتميز بالاستمرارية بمعنى يمكن أن تستمر خلال الزمن وأن يكون هناك إمكانية للدفاع عنها أي يصعب على المنافس محاكاتها أو إلغائهاويقصد بالاستمرار خلال الزمن أن للميزة التنافسية دورة حياة مثلها مثل المنتج و هو مبين في الشكل التالي :[1]

[1]- سامية لحول: اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، التسويق والمزايا التنافسية،جامعة الحاج لخضر باتنة،2007-2008،ص 68

الشكل(2-1): دورة حياة الميزة التنافسية

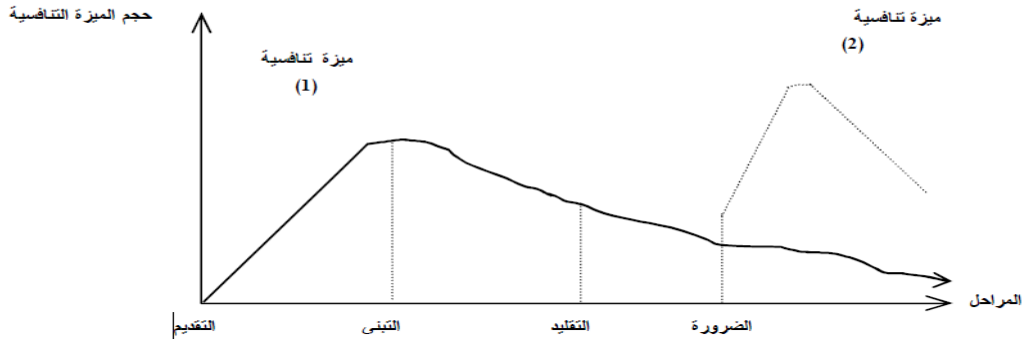

المصدر: نفس المرجع السابق ،ص70.

الفرع الثاني: أنواع الميزة التنافسية

من خلال التعاريف التي سبق عرضها يتضح أن التنافسية تشمل عدة جوانب تتمثل أساسيا في الحصةالسوقية و تحقيق الأرباح بشكل مستمر بالإضافة إلى التحكم الجيد في التكنولوجيا و القدرة علىالاختراع و استنادا إلى ما جاء يتضح أن التنافسية تتجسد في نقاط أساسية تتمثل في تكاليف الانتاج والأسعار و التقنيات هذه العناصر تجمع بينها روابط تدعم أداءها و لذلك يمكن تقسيمها الى ثلاثة أنواعهي تنافسية التكلفة و تنافسية السعر و التنافسية التكنولوجية.

أولا:تنافسية التكلفة

تلعب التكلفة دورا هاما كسلاح تنافسي فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف ويصح القول عن دولة ما أنها في حالة تنافسية التكلفة أو المنافسة بالتكاليف اذا كان الانخفاض النسبي في تكاليف إنتاجها يسمح لها بزيادة صادراتها واكتساب حصص سوقية وتحسين ميزانها التجاري ويحدث العكس في حالة ارتفاع تكاليفها وإذا حدث و فقدت الدولة تنافسية التكلفة في سلع معينة فمن الممكن استدراكها وتعويضها بمكاسب التنافسية في سلع أخرى من النوع نفسه ولكن مع دول أخرى فتعكس هذه الظاهرة تطور سلسلة السلع المنتجة في الدولة ومدى قدرتها على تنويع صادراتها التي تقيها شر الصدمات في الأسواق الدولية وتجعلها أكثر تكيف معها .

إن المقارنة بين الدول تعتمد على التكلفة الإجمالية وتتضمن هذه الأخيرة تكاليف العمل ورأس المال (اهتلاك الآلات خاصة) وتهتم الدراسات المتعلقة بتنافسية التكلفة أساسا بتكاليف الأجور الوحدوية و تعتبر هذه المقاربة منطقية في القياس ذلك لان تكلفة العمل تتميز بالاختلاف الكبير من دولة الى أخرى مقارنة بتكلفة شراء الآلات و التي يتوفر لها سوق دولية حقيقية لذلك تشكل تكلفة العمل محور النقاش المتعلق بتنافسية التكلفة و بهذا المعنى تكون تنافسية التكلفة في الغالب مرتبطة بالسياسة الاجتماعية و الإنتاجية والتقدم التقني والتجديد. فضلا عن ذلك توجد ثلاث عوامل تؤثر في تكاليف الأجور الوحدوية ومن ثم على تنافسية التكلفة للدولة وهي:

تطور الأجور والأعباء الاجتماعية, إنتاجية العمل وسعر الصرف ،والواضح أن العلاقات بين هذه المتغيرات متشابكة فإذا كان سعر الصرف ثابت فالأجور والأعباء الاجتماعية ترتفع بشكل أسرع من إنتاجية العمل،وإذا ارتفعت التكلفة الأجرية بنسبة اعلي من المسجلة في الدول الأجنبية فان ذلك يؤدي إلى انخفاض تنافسية التكلفة للدولة .

وبالانتقال إلى مستوى التجارة الدولية, يمثل التبادل الحر ضغط كبير على المؤسسات والاقتصاديات الوطنية بالنسبة لتنافسية التكلفة لأنه يوسع السوق الدولية إلى العالم كله شاملا بذلك كل الدول أين تكون الاختلافات كبيرة في الأجور والتكاليف الأخرى المتعلقة بالعمل فالدول ذات الأجور المنخفضة تخصصت لفترة طويلة في تصدير المنتجات الأولية أساسا والضرورية لصناعات الدول المتقدمة وبذلكيكون الإشكال محصورا فقط في معطيات جغرافية أو مناخية أكثر منها عوامل اقتصادية مع اعتبار أن التجارة الدولية للمواد الأولية تسمح بتموين الصناعة بأقل تكلفة .

ثانيا:تنافسية السعر

إن تنافسية السعر مرتبطة مباشرة بمعدل سعر الصرف وهي تقوم على قدرة منتجي دولة معينة على البيع في الأسواق الأجنبية بسعر يساوي أو أقل من سعر المنتجين الأجانب مما يعني هذا أن سعر الصرف هو العامل الأساسي لتحقيق تنافسية سعرية و من ثم يعتبر الأداة الرابطة بين سوق السلع على المستويين المحلي و العالمي فالسعر المحلي (Pd) بالعملة المحلية و السعر العالمي (Pw) بالعملة الأجنبية لسلعة ما مرتبطان من خلال سعر الصرف (e) ويساوي سعر السلعة في السوق المحلية و سعرها في السوق العالمية يتطلب تحقيق المعادلة :

سعر السلعة في السوق المحلية بالعملة المحلية= سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحليةePw=Pdوتفيد هذه المعادلة تطبيق قاعدة نظرية بسيطة تستند إلى نظرية تعادل القدرة الشرائية تشترط هذه النظرية كفريضة أن تكون القدرة الشرائية للعملة مهما كانت هي نفسها في جميع الدول , فإذا اشترى الدينار مثلا كمية معينة من القمح في الجزائر ,يجب أن يكون قادرا على شراء نفس الكمية في الخارج ولكي يشتري من الخارج سيتم التعامل و الصرف بالدولار مثلا وعليه إذا كان Pa هو سعر القمح بالدينار في الجزائر و Pus هو سعر القمح بالدولار في الولايات المتحدة الأمريكية فان سعر الصرف الذي يمكن من خلاله تحقيق التعادل في القيمة الشرائية هو (e) ومن ثم : Pa.e=Pus

ثالثا:التنافسية التكنولوجية

تفضل النماذج الرياضية للعلوم الاقتصادية والمختصون على حد سواء المنافسة بالتكاليف والأسعار (تنافسية التكلفة, تنافسية السعر) لكن هذه الأخيرة لا تسمح لهم بتفسير دقيق لأداء الدول ولذا توجب عليهم التوجه إلى نوع آخر لم يكن يحظى بذات الأهمية يسمى بالتنافسية خارج التكلفة أو خارج السعر.

في الحقيقة لم تتم المنافسة في الأسواق من خلال السعار فقط و لكن من خلال المنتجات كذلك فالمؤسسات تبدل جهودا معتبرة في الأبحاث من أجل تحسين منتجاتها القديمة أو ابتكار منتجات جديدة موجهة لخلق أسواق جديدة و هو السياق الذي يتم من خلاله الحديث عن التنافسية التكنولوجية وقد أفاد:E.H Chamberlain في الخمسينيات من القرن العشرين بأن المنتجات في الحقيقة تعتبر أكثر الأشياء حساسية للنظام الاقتصادي أكثر من الأسعار وبهذا تم إدخال متغير جديد هو التكنولوجيا من طرف:Schumpeter حيث اعتبره العامل الأساسي في تقدم الاقتصاد الرأسمالي و اعتبر المقاول الرأسمالي قبل كل شيء شخصا مبتكرا و مبدعا فالتكنولوجيا تؤثر على الميزة التنافسية حيث تلعب دورا هاما في التكاليف و تميز المؤسسة وتمثل الرابط بين مختلف الأنشطة بما أنها مدمجة في كل النشاطات المولدة للقيمة لذلك فان المؤسسة التي تكون قادرة على الارتقاء بالميزة التنافسية .

بالانتقال إلى التحليل على مستوى الدول يمكن القول أن الدول التي تحكم على أرقى أنواع التكنولوجيا وأعقدها تكون قادرة على خلق تنافسية عالية في الأسواق العالمية من الصعب إضعافها خصوصا مع الأهمية المتزايدة لنشاط البحث و التطوير الذي يميز الدول المتقدمة على الدول النامية إذ تنفرد الأولى بالإنفاق الكبير على هذا النشاط أكثر من أي نشاط آخر باعتباره العمود الفقري لأي نجاح يمكن أن تحققه الدول و يضمن لها المكانة و المكاسب على المستوى العلمي و على المدى الطويل.

وخلاصة القول إن الدولة تكون تنافسية إذا استطاعت أن تجمع بين مختلف أنواع القدرة التنافسية لأن ذلك سيعزز من مكانتها في الأسواق العالمية من خلال التنافس بالتكلفة و الأسعار و التكنولوجيا حتى لا تبقى مهددة باعتمادها على نوع واحد من التنافسية خاصة النوع الأول و الثاني و خير مثال على ذلك حالة الدول المتقدمة و النامية فالأولى تعتبر الأكثر قدرة على المنافسة من غيرها كونها المحتكر الأساسي للتكنولوجيا فتعتمد على تنافسية التكنولوجيا في تميزها و بالإضافة الى ذلك فهي تعتمد على تنافسية السعر و التكلفة خاصة إذا تعلقت المنافسة بالدول المتقدمة فيما بينها في حين تبقى الدول النامية بعيدة عن التنافس التكنولوجي و تقتصر على تنافسية التكلفة و لكن في منتجات معينة فقط و بالتالي يكونوزها النسبي على المستوى العالمي ضعيفا و مهددا بشكل مستمر .[1]

المطلب الثاني: مصادر الميزة التنافسية:

لا يمكن لأي مؤسسة بأن تتمتع بميزة تنافسية إلا إذا توفرت لديها مجموعة موارد ومصادر تنشأ من خلال هذه الميزة، إذا عرفت المؤسسة استغلالها بشكل جيد و لكن مصادر هذه الميزة تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب المجال الذي تنشط فيه المؤسسة .

لقد قام Michel Porter بتحديد مصادر الميزة التنافسية وحصرها في التكلفة و التميز إلى جانب بعض المعايير الكلاسيكية مثل: الوفرات الاقتصادية ، زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج ,تخفيض التكاليف .

1)بالنسبة لمعيار التميز : فيما يلي شرح لفكرة Michel Porter من خلال الشكل التالي :

الشكل (2-2):مصادر الميزة التنافسية أو القيمة

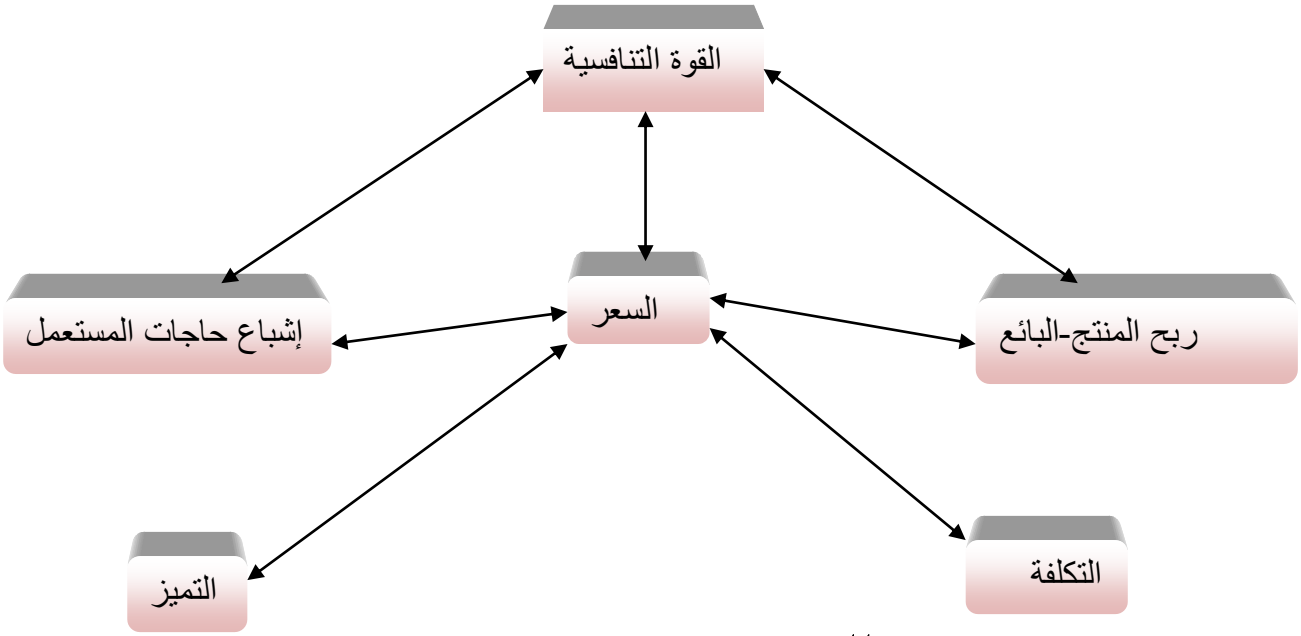

المصدر: منار علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 44.

من خلال الشكل يتضح لنا مصادر الميزة التنافسية حسب نظرة M. Porter و المتمثلة في التكلفة، التميز (الجودة) والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مستوى الأسعار بخفضها أو رفعها و يمكن أن تكون عامل إشباع حاجات و رغبات الزبائن و المستهلكين وفي زيادة أرباح المؤسسة مما يساعد على مواجهة القوة التنافسية.

[1]-كلثوم كباي: التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2008،2007،ص ص47-51.

2)بالنسبةللتكاليف: يمكن أن تكون مصدر للميزة التنافسية إذا استطاعت المؤسسة إنتاج منتجات متميزة بخصائص و مواصفات معينة وذات قيمة أكبر للمستهلكين والزبائن مقارنة بمنتجات المنافسين الآخرين وهذا ما يساعد المؤسسة على رفع أسعارها.

هذا و يمكن اعتبار السعر كمصدر للميزة التنافسية, إذا كانت للمؤسسة القدرة على تخفيضهعلى المدى الطويل بنسبة أقل لنفس المنتجات التي تنتجها مؤسسة منافسة .

وهناك من يلخص مصادر التنافسية في أربعة عناصر هي:

أ)الكفاءة: ويقصد بها قدرة المؤسسة على تقديم منتجات بأقل تكلفة ممكنة أي استعمال أقل قدر من المدخلات.

ب)الجودة: ويقصد بها قدرة المؤسسة على تحقيق جودة منتجاتها ,تخلق قيمة لدى زبائنها وتلبي حاجاتهم و رغباتهم مما يمكن المؤسسة من تخفيض تكاليفها ورفع أسعارها وزيادة إنتاجيتها و بالتالي الارتفاع في أرباحها ومنه فالجودة تعتبر مصدر هام لبناء التنافسية و أمرا حتميا من أجل بقائها و استمرارها.

ج)التجديد(الابتكار): ويعتبر أهم مصادر بناء ميزة تنافسية ويعرف بأنه توليد أفكار جديدة في مجال الإنتاج وتقديم منتجات جديدة ذات جودة عالية ,كما يعتبر التجديد المحو الذي يقوم عليه وظيفة البحث و التطوير في المؤسسة التي تقوم على أساس الوظيفة العلمية و المهارات .

د)الاستجابة لحاجات الزبائن و المستهلكين(العملاء):ويقصد بها قدرة المؤسسة على تحديدحاجيات ورغبات الزبون أو المستهلك والعمل على اشباعها والاستجابة لها مما يخلقها صفة التميز وترتبط هذه الاستجابة بعدة عوامل منها:

- تطوير وتحسين جودة المنتجات بشكل يتوافق و يتلاءم مع حاجات ورغبات الزبون أو المستهلك
- تقليص وقت تقديم السلعة أو الخدمة للزبون أوالمستهلك .
- التفوق في خدمات ما بعد البيع.

و يمكن تلخيص هذه المصادر في الشكل الموالي:

الشكل(2-3):مصادر بناء الميزة التنافسية

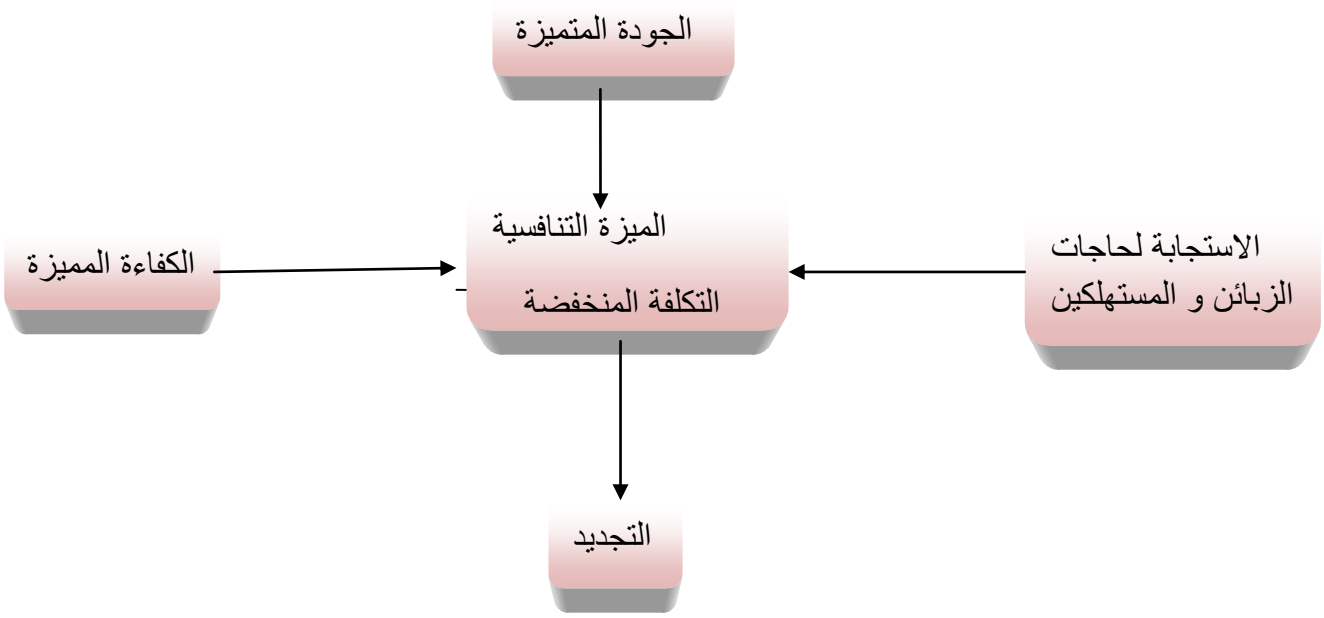

المصدر منار علاء الدين مرجع سبق ذكره ،ص46.

تصنف القدرة العالية في قائمة مصادر الميزة التنافسية باعتبارها المصدر الذي يمد المؤسسة بالإمكانات والوسائل الضرورية للاستثمار في بعض النشاطات و الاستراتيجيات التنافسية و التميز بها في السوق.

مما سبق ذكره نستنتج أن مصادر الميزة التنافسية للمؤسسة هي تلك الموارد و الوسائل التي تمكنها من خلق قيمة مضافة لدى زبائنها والتميز في السوق إذا أحسنت استغلالها بشكل امثل.[1]

المطلب الثالث: محددات الميزة التنافسية[2]

ان تحقيق الدولة لمزايا تنافسية يحتاج لعدة مقومات تساهم و تساعد على تحقيقها لذلك وضع**Porter** مجموعة من المحددات تجعل من الدولة بيئة ملائمة للمؤسسات لخلق و تنمية قدراتهاالتنافسية و التي تتمثل في أربعة محددات أساسية و محددين ثانويين جمعت في نسق متكامليعرف بنموذج الماسة أو المعين Le Losange و هو ما يوضحه الشكل الموالي :

الشكل رقم(2-4):النظام المتكامل للميزة التنافسية الوطنية وفقا لنموذج Porter

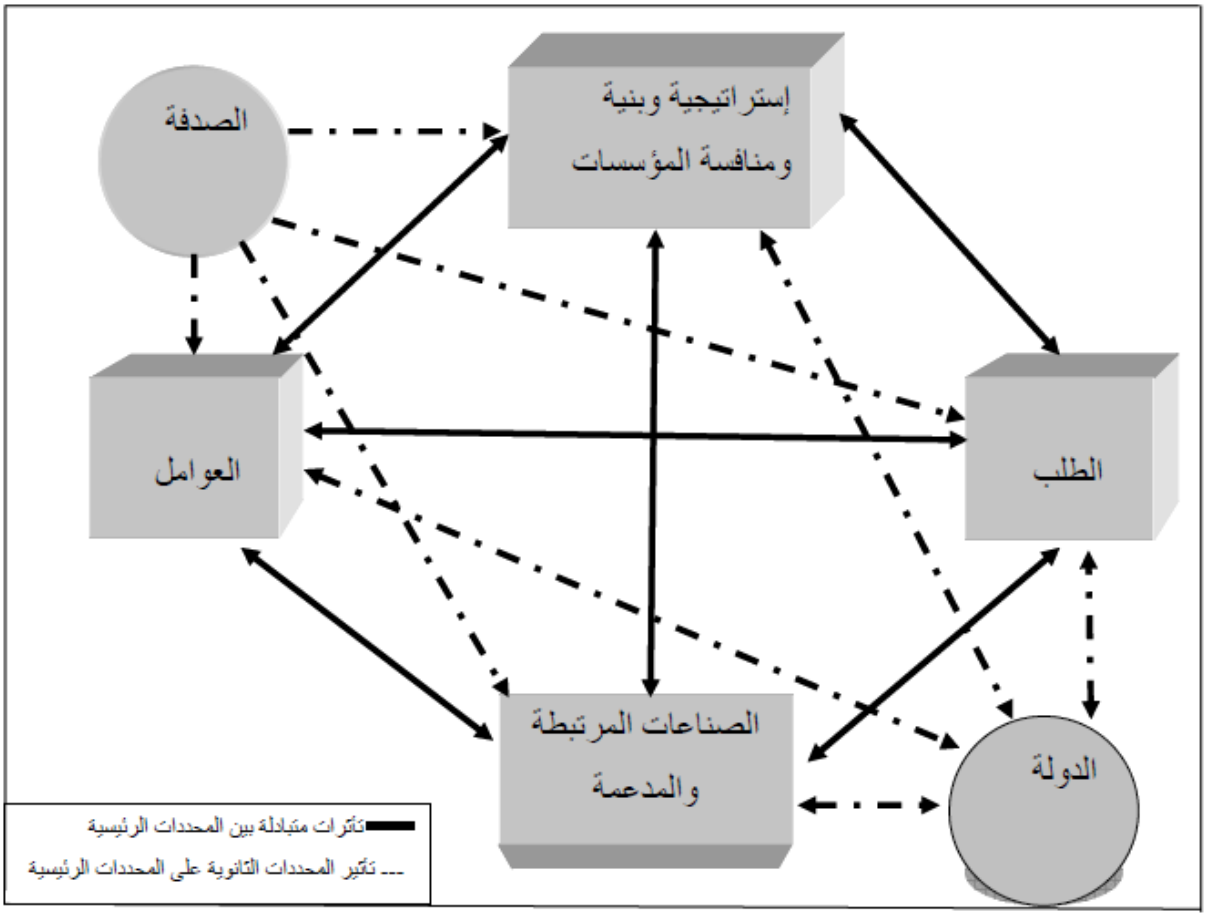

المصدر: كلثوم كباي، مرجع سبق ذكره ،ص 36

[1] منار علاء الدين وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص44-46.

[2] كلثوم كباي، مرجع سبق ذكره ،ص ص 36-44. وللمزيد من التفاصيل حول المحددات ارجع إلى نفس المرجع.

الواضح من النموذج أنه يمثل المحددات المختلفة المتعلقة بكل دولة و في الوقت نفسه يفسر الطريقة التي من خلالها تعمل الدولة على خلق قواها و نقلها إلى مؤسساتها كما يتضمن أيضا المعارف و الوسائل الضرورية لاكتساب مزايا تنافسية لذلك يمكن اعتبار أن هذا النموذج يعكس نظاما, و نجاحه يتطلبسياسات و أدوات تدعم عمل مكوناته.

أ)المحددات الرئيسية:اعتبر **Porter** هذه المحددات أساس بناء التنافسية الوطنية وهي تتمثل في:

أولا :عوامل الانتاج

تتوفر كل دولة على عوامل للإنتاج التي تعتبر ضرورية لكل صناعة و تشمل اليد العاملة و الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى الموارد الطبيعية و رأس المال و البنية الأساسية و تتفق نظرية **Porter**مع النظرية الكلاسيكية التي تقوم أساسا على عوامل الإنتاج و مفادها أن كل دولة تتوفر على عوامل أساسية تصدر سلعا يتوقف إنتاجها على العوامل الأكثر وفرة ومثال ذلك أن الحجم الكبير و المهم للصادرات الأمريكية في المنتجات الأمريكية الزراعية يعود أساسا إلى وجود مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية و بذلك تؤدي وفرة العوامل في دولة ما دورا مهما للحصول على الميزة التنافسية غير أن هذا يبرز العجز الذي يكشف النظرية النيوكلاسيكيةباعتمادها على ما هو متوفر من العوامل لتحقيق تلك الميزة فتتصف بالهشاشة و عدم الثبات .

ثانيا:الطلب

لم يكتف بورتر بالآثار الساكنة عند إدخاله عنصر الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية و الذي يتفق مع ما ذكره الاقتصادي لندر في الستينات من القرن العشرين بل امتدت أهمية تحليله لتشمل الآثار الديناميكية التي تتوقف على خصائص الطلب المحلي ونوعيته و مدى تطوره ونموه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الأذواق العالمية بمعنى أن العلاقة بين الطلب المحلي والميزة التنافسية تخضع للاعتبارات النوعية أكثر من خضوعها للاعتبارات الكمية.

ويتم اختبار التأثير الكبير للطلب المحلي على الميزة التنافسية من خلال طبيعته و تنوع احتياجات المستهلكين فالدولة تكسب ميزة في الصناعات أو فروع الصناعات التي تكون مؤسساتها قادرة على فهم أحسن و استيعاب أكثر سرعة للطلب المحلي مقارنة بالمنافسين الأجانب بالإضافة لذلك تكسب الدولة هذه الميزة من خلال قدرة المستهلكين المحليين على تشكيل أداة ضغط على المؤسسات من أجل المزيد من الإبدع والابتكار الذي يسمح بتلبية وإرضاء احتياجاتهم الكبيرة بشكل أسرع، مما يعني أن درجة التطلب والإصرار من طرف المستهلكين المحليين (الطلب المحلي) تدفع المؤسسات المحلية إلى توجيه وتركيز اهتمامها أكثر نحو مستوى أحسن من خلال تنوع وجودة المنتجات والخدمات. وبذلك ستكون الخبرة التي اكتسبتها المؤسسات في الأسواق المحلية في مختلف أقسامها من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة خصيصا للمستهلكين ومقدمة بطريقة جيدة ومفيدة وفعالة في اقتحام الأسواق الأجنبية لأنها اجتازت أول اختبار وهو اختبار السوق المحلي.

ثالثا:الصناعات المرتبطة والمدعمة (المكملة و المغذية).

يعتبر وجود صناعات مساندة (مدعمة) تنافسية على المستوى الدولي محددا آخر من محددات الميزة التنافسية فوجودها في الدولة مزايا للصناعات الأخرى بطرق عديدة حيث تتمكن هذه الأخيرة من الوصول إلى المدخلات التي توفر أحسن علاقة ل (النوعية/السعر) بطريقة فعالة وسريعة و مفضلة و خير مثال على ذلك السيطرة الايطالية على صناعة الحلي من الذهب و الفضة حيث يعود الفضل في ذلك إلى مؤسسات ايطالية أخرى تصنع ثلثي الآلات المتخصصة في صناعة الحلي وهي الرائدة عالميا في إعادة تحويل المعادن الثمينة فصناعة الحلي الايطالية يمكنها الحصول وبسرعة من مورديها على نماذج جديدة من التجهيزات نظرا لما تعرفه السوق الايطالية من منافسة محلية شرسة في سوق هذه التجهيزات مما يعني تحقيق نتائج بأسعار جيدة و خدمات لما بعد البيع تكون مغرية وفعالة.

استنادا لما جاء فان سهول الوصول لتحقيق الميزة يكون ببناء روابط بين مختلف الأنشطة التي تؤدي إلى وجود صناعات مرتبطة و مدعمة على المستوى المحلي لأن الميزة الأساسية لوجود موردين محليين تستمد من كونهم ناقلا للمعلومات و الاختراعات إلى مستهلكيهم وزبائنهم مما يؤدي الى تسريع الوثيرة العامة لاختراع كل الصناعات الوطنية و ستضاعف كل هذه المزايا بالتقارب الجغرافي و سهولة الاتصالات بدلا من الاعتماد على الموردين الأجانب.

رابعا: إستراتيجية وبنية ومنافسة المؤسسات:

إن المحدد الرابع للتنافسية الوطنية في صناعة معينة تتمثل في البيئة التي تنشأ و تنظم و تسير فيها المؤسسات و أيضا طبيعة المنافسة المحلية و تختلف استراتيجيات و أنماط تنظيم المؤسسات بشكل كبير من دولة إلى أخرى كما يلعب نوع المنافسة المحلية دور أساسي في عملية الاختراع و الابتكار و في النجاح النهائي على المستوى الدولي ففي ايطاليا مثلا تتمثل المؤسسات ذات المركز المهم و القادر على المنافسة الدولية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الممولة برؤوس أموال خاصة و مسيرة من التأهيل والتكوين التقني كما أن تنظيم هده المؤسسات يتطلب أسلوب التسلسل في مستويات المسؤوليات وعليه لا يوجد نموذج عالمي مطبق فالميزة الثانية المكتسبة في الصناعات تكون ناتجة عن تطبيقات إدارة الأعمال والتطبيقات التنظيمية المحلية وناتجة أيضا عن مصادر الميزة التنافسية الخاصة بالصناعة نفسها.

ومن جهة أولى **Porter** عناية فائقة للمنافسة المحلية وأشار إلى أن المؤسسات التي تنجح في امتحان المنافسة الدولية هي المؤسسات التي تواجه منافسة محلية شرسة والتي تولد الضغط نحو مزيد منالتطوير و الاختراع ومن تم تفرض على المؤسسات السعي المستمر لتحديد وتخفيض التكاليف وتحسين الجودة والنوعية والخدمات وابتكار طرق ومنتجات جديدة وعليه فالمنافسة المحلية لا يمكن حصرها في المنافسة السعرية وإنما في شكل آخر من المنافسة يعتمد على التكنولوجيا والتجديد ويعمل على توليد مزايا وطنية كافة وأكتر ديمومة فالمنافسة بالتكنولوجيات تكون أكتر فعالية وايجابية من أجل تحقيق مزايا تنافسية متينة ومستمرة ودائمة .

ب)المحددات الثانوية: أشار **porter** إلى محددين ثانويين واعتبرهما مساعدين في تحقيق النجاح للدولة على المستوى العالمي ويتمثلان في :

أولا: دور الصدفة

على الرغم أن المحددات التي سبق ذكرها تشكل المحيط التنافسي للصناعات فان تاريخ أغلب النجاحات الصناعية يثبت بأن الصدفة كان لها دور في هده النجاحات وتتمثل الصدفة في الظروف والأحداث التي تقع صدفة و تخرج عن إدارة المؤسسات و الحكومات وهذه بعض الأحداث التي تؤثر على الثنائيةالوطنية :

- التغيرات التكنولوجية الكبيرة .
- التقلبات في مستويات الأسعار في المجال البترولي مثلا .
- التطورات المسجلة في الأسواق المالية العالميةوأسعار الصرف.
- الارتفاع المفاجئ فيالطلب الإقليمي أو الجهوي.
- القرارات السياسية لحكومات الدول الأجنبية .
- الحروب.

و من شأن هذه الأحداث إعادة توزيع المواقع التنافسية فالصدفة يمكن أن تلغي نهائيا مزايا المنافسين بفرض ظروف جديدة كما يمكن أن تمنح الفرص لصناعات أخرى لاحتلال الريادة من خلال التكيفالأحسن في البيئة الجديدة و بذلك فالأحداث المفاجئة تضرب الدول بطريقة غير عادلة و من جهتها تعملالمؤسسات و الدول على الاستفادة قدر المستطاع من هذه الأحداث و تحويلها

إلى ما فيه تحسين لميزتها التنافسية .و استنادا إلى ذلك فان عوامل الصدفة يمكن أن تقدم ظروفا ملائمة أو غير ملائمة لخلق القدرة التنافسية ,إلا أن دورها يبقى محدودا و جزئيا كمحدد للقدرة التنافسية شأنه في ذلك شأن تأثير الدولة من خلال السياسات الحكومية.

ثانيا: دور الدولة

قيل الكثير عن دور الدولة و تم التعليق عليه في كل النقاشات المتعلقة بالتنافسية الدولية فهناك من يرى أن تأثير الدولة أساسي أو أنه العامل الأكثر أهمية في المنافسة الدولية لذلك يعد نجاح الصناعات اليابانية و الكورية المرتبطة بالسياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية لهذه الدول خير دليل على ذلك و تكمن أهمية دور الدولة في تأثيرها على المحددات الأربعة الرئيسية المكونة لنموذج الماسة بطريقة ايجابية أو سلبية فيكون تأثيرها على عوامل الإنتاج من خلال الدعم و السياسات المالية و التربوية ...الخ

أما تأثيرها على عنصر الطلب فيكون من خلال ضريبة المبيعات أو من خلال مساهمتها كمشتري لدعم الطلب المحلي حيث تعتبر في الغالب المشتري الأكبر لعدد من المنتجات:كالنفقات العسكرية و تجهيزات الاتصالات و الطائرات المخصصة لشركات الطيران الوطنية...الخ كما يظهر دور الدولة بالنسبة للصناعات المرتبطة و المدعمة بطرق عديدة من خلال الرقابة على وسائل الإعلان و الدعاية أو عن طريق الإجراءات التي تتخذها لتنسيق الخدمة المتبادلة بين المؤسسات و يبرز دورها أيضا في توجيه استراتيجية و بيئة و منافسة المؤسسات من خلال تنظيم أسواق رؤوس الأموال و السياسات الضريبية و قوانين المنافسة وبذلك تكون الدولة عنصرا محفزا أو عائقا لعملية خلق الميزة التنافسية من خلال تأثيرها على المحددات المختلفة للميزة التنافسية.

المبحث الثالث: المؤشرات المركبة لقياس التنافسية الدولية:

المطلب الأول: المؤشر المركب والتنافسية العالمية

الفرع الأول: تعريف المؤشر المركب

المؤشر المركب هو تقييم كمي لظاهرة يفترض أنها متعددة الأبعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة فمثل لقياس مستوى الأداء الاقتصادي الكلي وتقييم مدى جودته 'فانه لا يوجد مؤشر إحصائي بسيط يعكس هذا الأداء ويلخصه في رقم كمي محدود ' فبالتحدث عن الاقتصاد الكلي يتسارع إلى الدهن موضوع التضخم والبطالة والنمو و الاختلالات الداخلية والخارجية واستقرار سعر الصرف ' والى أخره من المؤشرات وإذا أخذت هذه المؤشرات كل واحدة لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي فانه عادة ما تتضارب النتائج إذ يحدث أن يرتفع التضخم وتنخفض البطالة ويرتفع معها معدل النمو الاقتصادي وكمخرج لهذه المسالة فانه يفترض إن الاقتصاد الكلي ظاهرة مركبة ومكونة من عدة متغيرات جزئية وتحتاج إلى تركيبها في مؤشر واحد يعكس كل الأبعاد.

نظرا لوجود وحدات قياس مختلفة للمؤشرات الجزئية فانه لا يمكن إجراء العمليات الحسابية عليها الى بعد تحويلها بطريقة تسمح بإجراء هذه العمليات من بين هذه الطرق المستخدمة والأكثر شيوعا هو تنميط المتغيرات الجزئية إلى مؤشرات جزئية.

تنميط المتغيرات:

لنفرض أن الظاهرة المراد قياسه بمؤشر مركب بعد دراستها تبين أنها يمكن أن تقاس ب nمتغيرجزئي xiونظرا لان المؤشرات الجزئية لها وحدات قياس مختلفة فانه لا يمكن إجراء العمليات الحسابيةعليها إلا بعد تحويلها بطريقة تسمح بإجراء هذه العمليات ومن بين هذه الطرق المستخدمة والأكثر شيوعا هو تنميط المتغيرات الجزئية X_i إلى مؤشرات جزئيةI_i .

$$Ii = \left(\frac{Xi - Xmin}{Xmax - Xmin}\right) * a + b$$

حيث أن X_{min}هو أدنى قيمة لـ xفي العينة وX_{max} أعلى قيمة وتمثل aالنقطة القصوى في مجال الترتيب بحيث أن قيم المؤشر المنمط تتراوح ما بين bو1+a . ففي المجال الذي يتراوح ما بين b=1 وa=6, يقوم المؤشر المنمطIi فقط بتحويل إحداثياتها المتغيرة Xi إلى إحداثيات يتم تحديدها ببعد المجال [a+1,b]، فكلما ارتفعت قيمة Xi فإن قيمة Ii ترتفع لتصل إلى a+1 عندما Xi يساوي X_{min} وتنخفض إلى قيمه الدنيا فإن Xi يساوي X_{max}[1]

الفرع الثاني: بناء المؤشر المركب

يتم بناء المؤشر المركب من خلال دمج كل المؤشرات الجزئية المنمطة بشكل يعكس التركيبة المعقدة للظواهر المركبة ويتم عامة تقسيم المؤشر المركب إلى مؤشرات فرعية هي بحد ذاتها مؤشرات مركبة من عدة مؤشرات أولية وقد يتعدى هدا التفريع إلى عدة مستويات حسب الحاجة يتم حساب العوامل الفرعية الأولية أو المركبة من خلال جمع أو حساب المتوسطات للعوامل المكونة لها فادا ما افترضنا ان العامل المركبWi مكون من n مؤشر منمطI_i فان التركيبة تتم كما يلي :

$$Yi = \sum_{i=1}^{n} Wi * Ii$$

حيث أن Wi هو الوزن الذي يمثله كل متغير داخل المؤشر المركب Yiوقد يكون هدا الوزن متساويا وبالتالي فان العامل المركب هو فقط الوسط الحسابي($W_i=1/n$) أو مجموع المؤشرات في حالة وضعWi=1.

شكل رقم (2-5) مخطط مكونات مؤشر التنافسية

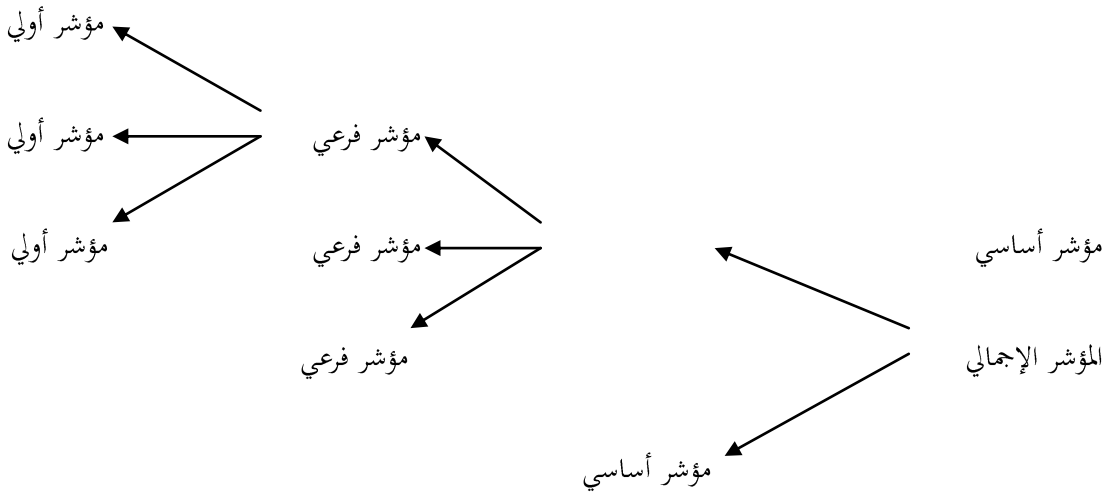

المصدر:د. بلقاسم العباس: المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول،جسر التنمية، العدد 75، السنة السابعة،ص 5.

الترجيح وبناء الأوزان النسبية :

تحتل مسالة ترجيح المؤشرات الأولية داخل كل مؤشر فرعي وكذلك ترجيح المؤشرات المركبةداخلالمؤشر الإجمالي أهمية بالغة حيث انه من المفروض أن تعكس أهمية ووزن كل مؤشر مساهمته وتأثيره على تغيرات المؤشر المركب ففي المثال السابق وباستخدام المتوسط الحسابي تم افتراض أن وزن كل من التضخم والبطالة والنمو تؤثر في الأداء الاقتصادي الكلي بنفس الوزن أي الثلث لكل منهما وهو أمر غير مستند لأي نموذج يحدد أهمية كل متغير في التأثير على الأداء الاقتصادي الكلي علما بأنه من وجهة نظر السياسات الاقتصادية تشكل مسالة محاربة التضخم والبطالة وتحقيق النمو مناظرة قوية نشأت بين مختلف المدارس الاقتصادية في تفضيل السياسة النقدية المتشددة لدى المدرسة التقليدية الحديثة، أو استخدام السياسة المالية لدى المدرسة الكنزية و في واقع الحال

[1]-د. بلقاسم العباس: المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول،جسر التنمية، العدد 75، السنة السابعة،ص ص5-6.

فانه لا يمكن اعتبار أن هذه المكونات متساوية بل قد تكون مسألة نابعة عن اختيارات سياسة تحددها تفضيلات المجتمع و بالنظر إلى نتائج الدراسات النقدية لمختلف المؤشرات المركبة و خاصة تلك المتعلقة منها بمؤشر التنافسية ,حيث استخلصت هذه الدراسات أن كل الطرق المطبقة لتحديد الأوزان هي في الأساس اعتباطية إضافة إلى ذلك فان نتائج هذه المؤشرات تتغير بشدة عند تغيير الأوزان.

حاول الباحثون حل إشكالية ترجيح المؤشرات المركبة بإعطاء أوزان مختلفة بشكل اعتباطي (ad-hoc) معتمدين في ذلك على دراسة الارتباط و الرجوع إلى ما هو متراكم من دلائل تجريبية حول الظاهرة تحت الدراسة, فمثلا طور معهد الإدارة الدولية مؤشر تنافسية عالمي مكون من أربعة عوامل أساسية و أيضا تقسيم كل من هذه العوامل إلى خمس عوامل فرعية ثانوية ومنه فان العشرين عاملا فرعياتحتوي على 300 متغير أولي موزعة بشكل غير متساوي ما بين العوامل الفرعية بالمقابل فقد تم إعطاء ثقل 5% لكل عامل لكل عامل فرعي وبتجميعها يتم الحصول على المؤشر الإجمالي، تفترض هذه الطريقة أن العشرين عاملا فرعيا تساهم في تحديد البيئة التنافسية بشكل متساوي ويعتبر هذاالافتراض قويا ويصعب التحقق منه وبالمقابل حاول المنتدى الاقتصادي تطوير مؤشر تنافسية مكون من فرعين أساسيين هما تنافسية النمو والتنافسية الجارية وربط مفهوم التنافسية بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة وباستخدام نظرية النمو تم استنباط جملة من المتغيرات ذات الارتباط المعنوي مع النمو واعتبرت على أنها تشكل مكونات تنافسية النمو ومن خلال معادلة انحدار النمو مع هذه المتغيرات ,فقد تم استنباط الأوزان من معاملات معادلة الانحدار .[1]

الفرع الثالث: منهجية إعداد مؤشرات التنافسية العالمية:

من أهم هذه المؤشرات التي أصبحت منتشرة بين المحللين و أصبحت ترتيباتهم للدول تأخذ على أنها تعكس تنافسية الدول نذكر مؤشر معهد التنمية الإدارية (IMD) و كذلك مؤشر المنتدى الدولي الاقتصادي (WEF) و كلتا المؤسستان موجودتان بسويسرا ,تستخدم هذه المؤشرات المركبة عددا كبيرا من المؤشرات الكمية و النوعية لقياس التنافسية التي يتم ترتيبها بشكل تنازلي بحيث يتكون المؤشر الإجمالي للتنافسية من عوامل أساسية للتنافسية يتكون كل منها من مؤشرات فرعية التي تفصل بدورهاإلى مؤشرات أولية كما هو موضح في المخطط البياني أدناه:

[1] نفس المرجع السابق،ص ص5-7.

شكل رقم (2-6): مخطط المؤشر المركب للتنافسية

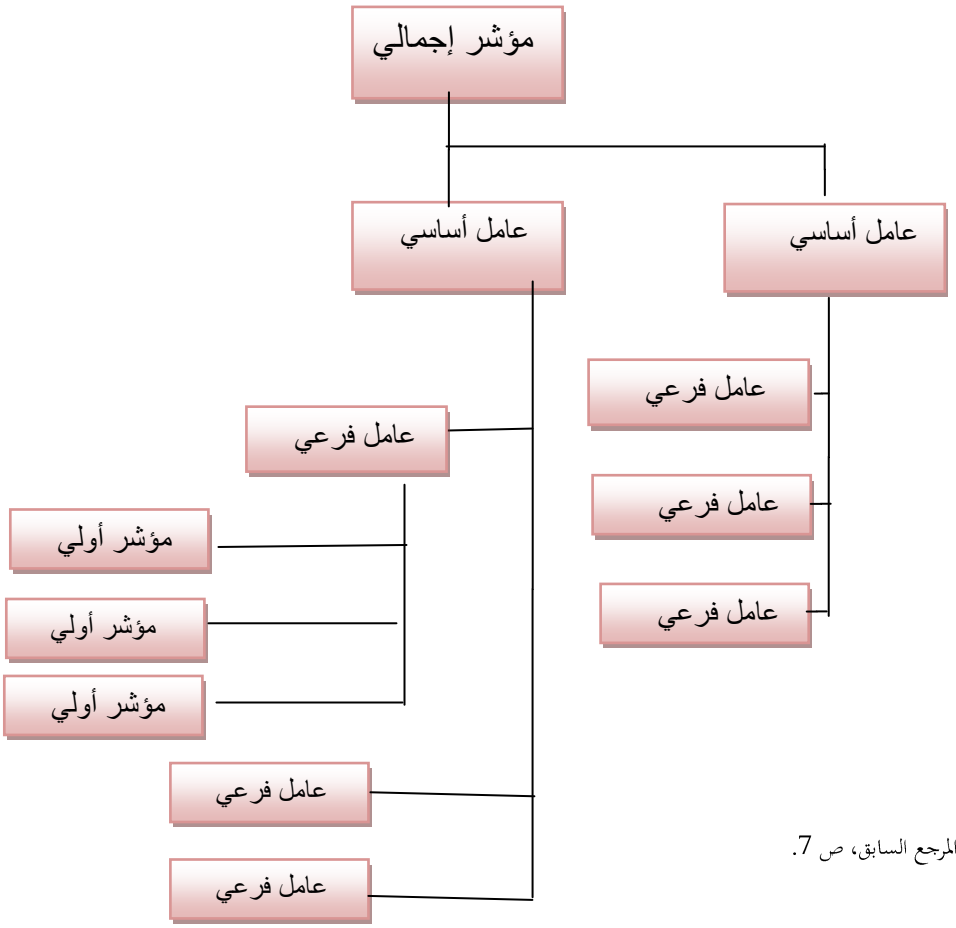

المصدر: نفس المرجع السابق، ص 7.

نظرا لأن المؤشرات الأولية المكونة لمؤشر التنافسية فقد تقاس بوحدات مختلفة فانه تطبق عليها تحويلات لتنميطها و جعلها موحدة حتى يمكن إجراء العمليات الحسابية (جمع و حساب المتوسطات) و بتحويل المتغير Xi إلى مؤشر أولي فان Ii فان العوامل الفرعية هي فقط مجموع أو متوسطات التي ينتمي إليها المؤشر و يتم أيضا تجميع العوامل الفرعية للحصول على الأساسية التي بدورها يتم تجميعها للحصول على مؤشر التنافسية الإجمالي و من المهم الإشارة إلى أنه لا توجد نظرية مريحة تدل على كيفية اختيار المؤشرات المعبرة على مستوى تنافسية الدولة و تحديد تركيبة التفاعلات بين هذه المتغيرات و علاقة السببية فيما بينها أي أنه لا يوجد هناك نموذج مريح للتنافسية مثلما هو الحال بالنسبة لنماذج الاقتصاد الكلي كما يمكن تنميط المتغيرات إلى مؤشرات أولية حسب قاعدة التوزيع الطبيعي المعياري.

إن المسألة الحرجة في بناء مؤشر تنافسية مركب هو كيفية اختيار المؤشرات الأولية المكونة له و توزيعها بين عوامل أساسية و فرعية لتكوين فكرة جيدة عن كيفية بناء المؤشرات و اختيار المؤشرات المكونة لها على أرض الواقع فانه يمكن التدليل بمنهجية المنتدى الاقتصادي العالمي و معهد التنمية الإدارية حيث يرى هذا الأخير أن الأمم تتنافس لرفع مستوى الرفاهية و اعتبار بناء الثروة على أنها المحرك الذي يدفع عملية تحسين الرفاهية ,و بالنظر للتفاعل بين البيئة الاقتصادية و عملية بناء الثروة فانه يمكن استخلاص أربعة عوامل تحدد تنافسية الدولة و هي الأداء الاقتصادي و فعالية الحكومة و فعالية قطاع الأعمال و البنية التحتية.

وقد تم اختبار 300 مؤشر أولي لقياس هذه الأبعاد و يرى المعهد أن تطور نظرية التنافسية هي نتائج حول تاريخي بدأ بمفهوم الميزة النسبية لريكاردو الذي لم يستطع تفسير سبب تفوق بعض الدول على دول أخرى ,أدى هذا المفهوم إلى المنهجية التي تبناها العديد من الاقتصاديين وبنى عليها فريق معهد التنمية الإدارية لتطوير وقياس التنافسية و عبر التاريخ الحديث زادت مساهمات عدد

من الاقتصاديين مثل شومبيتر وسولو وبورتر الذي اقترح منهج الماسة لتحليل العلاقة النظامية بين عوامل التنافسية بالإضافة إلى تطورات نظرية النمو الجواني التي زادت من أهمية المعرفة في عملية الإنتاج و النمو ,تدل كل هذه النظريات على تعدد أبعاد عملية بناء الثروة و تعقيدها و عدم وجود طريق واحد لتعظيمها و قد حاول كل من فارمر وريتشمان بناء محفوظة التنافسية التي تحدد تفاعل عواملها ,وقد تم اكتشاف أربعة عوامل أساسية تحدد تنافسية الدولة وهي :البيئة السياسية و القانونية, التعليمية و الثقافية والاجتماعية والاقتصادية, وأضاف لها وظائف قطاع الأعمال مثل التخطيط ،الإنتاج والتسويق.

تقوم الدول بإدارة تنافسيتها حسب أربعة قوى أساسية تحدد طبيعة تنافسية الدول و تفاعل هذه القوى هو نتائج علمية معقدة و بالنظر إلى طبيعة التفاعل بشكل نظامي يسمح بتطوير نظرية التنافس بين الأمم تسمى هذه الأبعاد المكونة لها بمكعب التنافسية و من خلال النظر للتفاعلات الممكنة و من أبعاد المكعب فقد تم اكتشاف أنماط تنافسية الأمم مثل العولمة و اتخاذ المخاطر أو اختيار القرب و التلاحم الاجتماعي و بإضافة نظام القيم الوطني فقد تم استنتاج ثلاثة نماذج سلوك تميز الأمم فيما بينها وهي:

نموذج جنوب الوسط, نموذج أوروبا الشمالية و النموذج الأنجلوسكسوني وقد تم ضمن هذه المنظومة المعقدة استنتاج عشرة مبادئ للتنافسية بشكل قائمة سياسات التنافسية و كذلك قائمة من مبادئ التنافسية حسب العوامل الأساسية الأربعة للتنافسية و قد توج هذا البحث في مؤشر التنافسية في اختبار 300 مؤشر جزئي موزع على أربعة عوامل أساسية يحتوي كل منها على خمس عوامل فرعية .

أما المنتدى الاقتصادي الدولي فقد اعتمد أساسا على نظرية النمو في بناء المؤشر المركب للتنافسية واختبار عملية الارتباط بين المؤشرات الفرعية (الأولية) ومستوى دخل الفرد ومعدل نموه في الأجل المتوسط (طويل المدى) كأساس اختيار هذه المؤشرات في بناء المؤشر المركب .و قد تم استخلاصالعوامل الأساسية المؤثرة على الأداء الاقتصادي لهذه الدول وهي :الإنتاج للتجارة الخارجية جودة الحكومة ,جودة المؤسسات (الحكومية) المالية, فعالية أسواق العمل ,المستوى التعليمي لقوة العمل و جودة المؤسسات ,ويستند مؤشر النمو للتنافسية الذي يشرف على تطويره الأستاذ جيفري ساكس من مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد إلى أسس و نظريات ودلائل تجريبية للاقتصاد الكلي ,يحاول هذا المؤشر قياس حظوظ النمو متوسط الأجل(خمس سنوات) ويستند على الابتكار كدافع أساسي للنمو و يصنفالدول إلى دول يلعب فيها الابتكار دورا أساسيا و يحاول قياس العوامل المحددة للتطور التقني فيها والى دول تعتمد على توظيف و تطوير التقنيات المطورة في الدول الأولى و تختلف مؤشرات الابتكار و الاختراع فيها بين المجموعتين ,و تتكون من ثلاثة عوامل فرعية هي :مستوى التقنية في الاقتصاد ,جودة المؤسسات الحكومية و الثروة التجميعية المحفزة للنمو ,فبالنسبة للدول الأساسية يحتل فيها عامل التقدم التقني المقاس بالاختراع ½ أعلى من 3/1 الدول المستهلكة للتقنية و المقاس فيها بأداء الصادرات التحويلية المبنية على المهارات.

أما مؤشر التنافسية الجارية فيستند على أعمال الأستاذ بورتر ونظرية الماسة للتنافسية، ويستخدم هذا المؤشر مؤشرات الاقتصاد الجزئي لقياس مجموعة المؤسسات و بنية السوق والسياسات الاقتصادية الداعمة للمستويات المرتفعة من الرفاهية وهو بذلك يحاول أن يعكس الاستخدام الفعال لمخزن الموارد الجارية

أي تقييم الشروط المحددة للمستوى الجاري للإنتاجية كما هي مقاسه بمستوى دخل الفرد ويتكون هذا المؤشر من عاملين أساسيين وهما عمليات واستراتيجيات الشراكة وجودة بيئة الأعمال ,وقد تم اختيار المؤشرات الأولية المكونة لهذه العوامل بحيث تكون مرتبطة مع مستوى دخل الفرد.[1]

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 7- 10.

المطلب الثاني: مؤشرات وهياكل التنافسية العربية.

تعتبر تنافسية الأمم في الأسواق الدولية مفهوما معقدا ومتعدد الجوانب كغيره من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المتشعبة، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعولمة والعديد من المفاهيم الأخرى وقد أدى هذا الوضع إلى احتدام المناظرات بين المهتمين بتحديد مفهوم التنافسية وقياسه واستخلاص السياسات الكفيلة بتدعيم القدرة التنافسية الوطنية،ونتيجة للتطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية وخاصة تلك المتعلقة بالأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت منذنهاية 2007، فقد ازداد الاهتمام بموضوع التنافسية كأداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي، وخاصة في ما يتعلق بأثر تحقيق مزيد من الفعالية الاقتصادية على توزيع الدخل بين شرائح المجتمع واثر ذلك على مستويات الفقر وقد نجم عن هذا الاهتمام نشر العديد من الدراسات على المستويين النظري والتطبيقي، التي حاولت إعادة صياغة مفهوم التنافسية وتوسيعه وإخراجه من نطاق « الميزة النسبية الظاهرية الريكاردية التي تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج، إلى مجال الميزة التنافسية المكتسبة، التي يمكن تطويرها بتبني سياسات هادفة وواعية، موجهة نحو بناء قدرة تنافسية وطنية، خاصة في حال غياب الموارد الموهوبة. كما نجم عن هذا الاهتمام تطوير العديد من المؤشرات الإحصائية الكمية والنوعية والجزئية، التي تحاول قياس إحدى أوجه التنافسية، مثل الأداء في الأسواق الخارجية أو التكلفة والنوعية والإنتاجية...الخ ونظرا لمحدودية المؤشرات الجزئية في الاحاطة كليا بنطاق تنافسية الامم في الاسواق الدولية فقد قامت المعاهد المتخصصة بقضايا التنافسية، مثل المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس والمعهد الدولي لتنمية الإدارة بلوزان، بتطوير مؤشرات مركبة لقياس تنافسية الأمم، مع الأخذ بعين الاعتبار الأوجه المتعددة للتنافسية. وقد تم استخدام نتائج هذه المؤشرات في صياغة تقارير دورية حول التنافسية الدولية.

وفي نفس السياق، وباستخدام نفس الإطار، فقد قام المعهد العربي للتخطيط بالكويت منذ عام 2003 بإصدار تقرير دوري لدراسة التنافسية العربية، مرتكزا على مؤشر مركب لقياسومتابعة تطورات تنافسية الدول العربية في الأسواق الدولية، ويشكل التقرير الحالي لعام 2011الإصدار الرابع ضمن تقارير التنافسية العربية. وقد تم التعرض بإسهاب لمجمل القضايا المتعلقة بتطوير المؤشر وحيثياته في تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، كما اشتمل تقرير**2006**على دراسة معمقة لتنافسية تجارة الخدمات، والتحديات التي تواجه الدول العربية في مجال تقنيات المعلومات واستقطاب السياحة وخاصة البيئية منها ويشكل الإصدار الحالي من التقرير استمرارا الأهداف التي سطرها المعهد لتدعيم التنافسية العربية، وإرشاد صانعي القرار بالتحديات التيتواجهها الدول العربية في تطوير قدراتها التنافسية، وذلك عن طريق رصد التطورات المستجدة منذ إصدار العدد السابق، وقياس مستوى التنافسية استنادا إلى بيانات محدثة، بالإضافة إلى إجراء بعض التحسينات في كيفية قياس مستوى التنافسية العربية.

ينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني «الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن الاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية».[1]

وبناءا على هذا التعريف، فقد تم بناء مؤشر مركب للتنافسية الموضح في الشكل التالي:

[1]المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنافسية العربية ،الإصدار الرابع،ص 21.

الشكل رقم:2-7:الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية

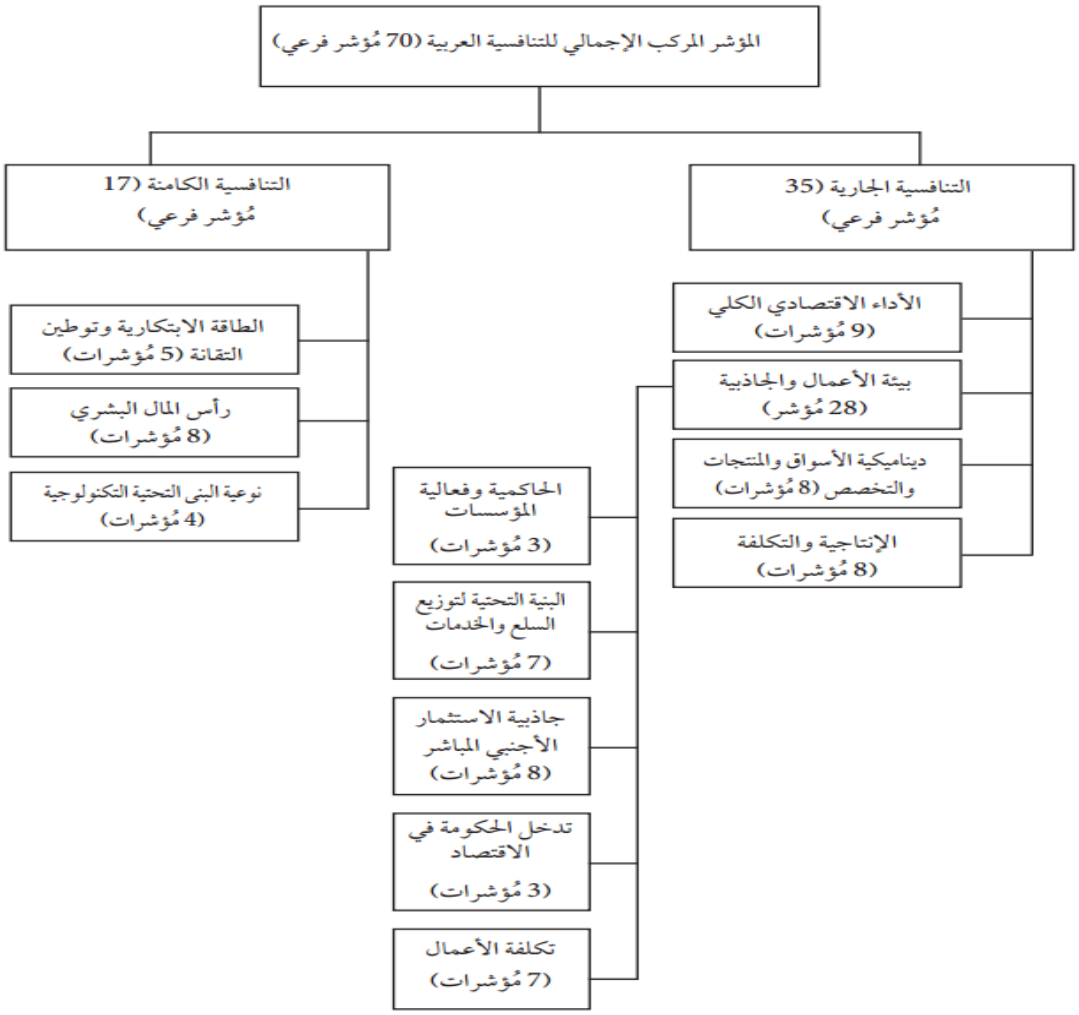

المصدر: المعهد العربي للتخطيط: تقرير التنافسية العربية ،الإصدار الرابع،ص 25.

يركز مؤشر التنافسية الجارية "على الأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه مثل بنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها".[1]

التنافسية الكامنة تعني "القدرات بعيدة الأثر والتي تضمن استدامة هذه القدرات، ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة إذا ما اقترنت بسياسات موجهة نحو تحقيق هذه الأهداف.[2]

والشكل رقم 2-8 يوضح الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية.

[1] د. رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرات التنافسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 83، ماي 2009، 14.
[2] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الشكل رقم : 2-8: الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العربية

المؤشر
مُؤشر التنافسية العربية
مُؤشر التنافسية الجارية
الأداء الاقتصادي الكلي
■ نسبة الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي
■ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد
■ تذبذب معدل نمو الناتج المحلي للفرد
■ الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
■ معدل التضخم
■ نسبة الموازنة للناتج المحلي الإجمالي
■ استقرار أسعار الصرف
■ معدل تخفيض العملة
■ تذبذب معدل التضخم
بيئة الأعمال والجاذبية
الحاكمية وفعالية المؤسسات
■ الفساد الإداري
■ احترام القانون والنظام
■ البيروقراطية
البنية التحتية لتوزيع السلع و الخدمات
■ المطارات وطاقتها (سلع ومسافرين)
■ إنتاج الكهرباء
■ كفاءة نظام توزيع الكهرباء
■ نسبة الطرق المعبدة
■ كثافة الهاتف الثابت لكل 1000 شخص
■ السكك الحديدية وطاقتها (سلع وركاب)
جاذبية الاستثمار
■ استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي
■ تطور الأسواق المالية (الرسملة للناتج المحلي الإجمالي)
■ السيولة (معدل دوران الأسهم)
■ حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي
■ جاذبية الاستثمار
■ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي
■ مؤشر الجدارة الائتمانية
■ الضرائب للناتج المحلي الإجمالي
تدخل الحكومة في الاقتصاد
■ نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي
■ الإعانات و التحويلات للناتج المحلي الإجمالي
■ نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي
تكلفة الأعمال
■ تأسيس الكيان القانوني للمشروع
■ التوظيف والاستغناء عن الأعمال
■ تصفية المشروع
■ إنفاذ العقود

المؤشر
■ حماية المستثمرين
■ الحصول على الائتمان المصرفي
■ تسجيل الملكية العقارية
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
■ نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي
■ سرعة التكامل التجاري (% في درجة الانفتاح)
■ متوسط التعرفة الجمركية
■ نسبة السلع المصنعة المصدرة
■ حصة الصادرات من التجارة العالمية
■ مُعدل نمو حصة الصادرات
■ مُعدل نمو الصادرات التحويلية
■ الصادرات للفرد
التكلفة والإنتاجية
■ مُعدل نمو الصناعات التحويلية
■ حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي
■ أسعار الفائدة (الإقراض)
■ إنتاجية العمل في القطاع التحويلي
■ مُعدل الأجور في القطاع التحويلي
■ نسبة الأجور في القيمة المضافة (معدل الأجور)
■ سعر الصرف الحقيقي الفعلي (مُعدل التغير)
■ مُعدل الضريبة
مُؤشر التنافسية الكامنة
الطاقة الابتكارية توطين التقانة
■ نسبة الصادرات ذات التقنية العالية
■ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر – % من الاستثمار الإجمالي
■ نسبة واردات المعدات والآلات من إجمالي الواردات
■ عدد المقالات العلمية والتقنية
■ نسبة الطلبة المسجلين في العلوم والتكنولوجيا
■ الانفاق على البحث العلمي
■ عدد الباحثين لكل مليون ساكن
■ عدد براءات الاختراع
رأس المال البشري
■ الإنفاق على الصحة
■ مُعدل توقع الحياة
■ مُعدل انخفاض الأمية
■ مُعدل الإنفاق على التعليم
■ نسبة البنات إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي
■ معدل القيد الثانوي
■ معدل القيد الجامعي
البنية التحتية التقنية
■ تكلفة استخدام الانترنت
■ خطوط الهاتف الأرضي لكل 100 من السكان
■ عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان
■ عدد مشتركي الهاتف النقال لكل 100 من السكان
■ عدد الحواسيب الشخصية لكل 100 من السكان
■ عدد خوادم شبكة الانترنت الآمنة لكل 100 من السكان
■ متوسط تكلفة المكالمات المحلية

المصدر: لمعهد العربي للتخطيط: تقرير التنافسية العربية ،الإصدار الرابع، ص ص65-66.

خلاصة الفصل:

رأينا في هدا الفصل التعريف بالتنافسية من عدة مستويات بداية من الدولة فالمؤسسة والقطاع كما تطرقنا إلى مؤشرات ومجالات واستراتيجيات التنافسية لننتقل مباشرة إلى الميزة التنافسية فقمنا بتعريفها ثم فصلنا في أنواعها وماهي مصادرها ومحدداتها ،وفي الأخير عرفنا بالمؤشر المركب وكيفية بناؤه وماهي المنهجية المخصصة لإعداده.

الفصل الثالث

الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة

مباحث الفصل

- تمهيد
- المبحث الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة
- المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر
- المبحث الثالث: الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع الصناعي
- خلاصة الفصل

تمهيد:

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يعني التزامها بقبول قواعد التجارة ومن بينها حرية المنافسة وعدم التمييز بين الإنتاج الوطني والأجنبي والتخلي عن دعم الصادرات غير إن هذا الانضمام سيترتب عليه انعكاسات محتملة على تجارة السلع الصناعية وعدم القدرة على منافسة السلع الأجنبية وهذا كله سنتطرق إليه في هذا الفصل والذي يضم ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع الصناعي.

المبحث الاول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

المطلب الاول: مسار وأهداف انضمام الجزائر إلي المنظمة العالمية للتجارة

"يدخل انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها، والهادفة إلى إرساء أسس إقتصاد السوق، وإدماج الإقتصاد الوطني ضمن الإقتصاد العالمي."[1]

ف" من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، هو انتهاج نظام اقتصاد السوق، بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارتها الدولية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية."[2]

"لقد بدأت مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لأول مرة رسميا سنة 1987 مع الغاتGATT، وبعد تحويل ملف الجزائر إلى هذه المنظمة، قامت بتقديم طلب الانضمام فعليا في 05 جوان 1996 من خلال مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية، وفي سنة 1998 اختتمت المرحلة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف، حيث أجابت خلالها الجزائر على 500 سؤال موجه إليها، لكن في سنة 2001 فشلت المفاوضات ووجهت انتقادات لاذعة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة العالمية للتجارة، لتعيد الجزائر بعد ذلك صياغة ملف طلب العضوية تماشيا مع الشروط الموضوعة من قبل الهيئات الدولية، ليشرع في 13 سبتمبر 2001 الخبراء على مستوى وزارة التجارة في مناقشة إعادة صياغة مذكرة الانضمام التي تتضمن معطيات خاصة بالنظام التجاري الجزائري، ورزنامة تفصيلية للتغيرات المرتقبة على مستوى المنظومة الجبائية والتعريفية الجمركية وطابقتها مع الشروط والمعايير الدولية."[3]

ولم تبدي الجزائر نيتها في الانضمام الي هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها خاصة بعد ان شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلي اقتصاد السوق الذييتطلب تحرير التجارة الخارجية وهو شرط اساسي من شروط الانضمام الي المنظمة العالمية للتجارة فهي تسعي الي تحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها ما يلي:

1-**انعاش الاقتصاد الوطني**: مع انضمام الجزائر الي المنظمة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد ادنى والامتناع عن استعمال القيود الكمية مما ينتج زيادة في الواردات الدول الاعضاء باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الاجنبية وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عمليات الانتاج وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن ان تستغلها الجزائر كأذاة ضغط لانعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من اجل البقاء في السوق وهو ما يساهم في انعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

2- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات**: إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي انطلقت في أواخر الثمانينيات وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أوالأجانب حيث إن قانون النقد والقرض90 - 10 الصادر في سنة 1990 تضمن عدت تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الاجانب والمحليين في مجال الامتيازات والاعفاءات الضريبية الا انه لم يتم التوصل الى الهدف المنشود اذ ان من بين مجموع الملفات المودع لذى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها48 الف من سنة1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10%منها

[1] د.ناصر دادي عدون ومتناوي محمد: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، أسباب الانضمام- النتائج المرتقبة ومعالجتها، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] نفس المرجع السابق، ص 140.

[3] عماري جمعي: إستراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم، جامعة باتنة، 2011، ص 88.

فقطوبالتالي فان انضمام الجزائر الى هذه المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة اكبر لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها خاصة مع الاستفادة من اثر الشبكات التي تكونها الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى الجهوى والدولي وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الانتاج بين الدول والتكتلات.

3_ مسايرة التجارة الدولية :

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذى يقدم اكبر من 95 %من الصادرات الجزائرية و من جهة يتميز الجهاز الانتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطية والمعدات الإنتاجية التي تستورد في اغلبيتها وعدم مسايرته للتطورات الحديثة مما تسبب في ارتفاع تكاليف الانتاج لذا فان لجوء الجزائر الى الاسواق العالمية والجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني فلا يمكن للجزائر ان تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية اذا أرادتأن تساير التطورات الحديثة.

4_ الاستفادة من المزايا إلي تمنح للدول النامية الأعضاء .

ان المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة ومن جهة أخرى كدولة نامية .

ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما وكذلك مدة التحرير والتي تصل إلى 10 سنوات بدلا من 6 سنوات للدول المتقدمة و بصفة عامة فقد منحت للدول النامية عند انضمامها الى هذه المنظمة مجموعة من الامتيازات هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصاداتها وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية حتي تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية . وانضمام الجزائر للمنظمة العالمية حسب وزير التجارة السابق قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط التالية :

-الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والتي تمس عدة قطاعات منها قطاع الفلاحة الذي تصل فيه مدة الإعفاءإلى 10 سنوات وكذلك تدابر الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة بالإضافةإلىإجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة وباحكام ميزان المدفوعات إلى 5 سنوات ويمكن أن تصل إلى 7 سنوات وذلك بطلب من البلد المعني .

*يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 8 سنوات .

*يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 8 سنوات كما أن هناك إجراءاتأخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.[1]

وحتى تستفيد الجزائر من هذه المزايا يجب عليها اتباع اجراءات تتمثل اساسا في:

*وضع اكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في المدى المتوسط وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين لان الشرط الوحيد للجزائر الذي يجب على الوفد الجزائري أن يتبع حماية المنتج الوطني.

[1] –د ناصر دادي عدون: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل،جلة الباحث،ص ص 70-71.

*الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية .

*التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واهتمام القطاع العام بالقطاعات الاستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير[1] .

المطلب الثاني: إجراءات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة قامت الجزائر بعدة إجراءات، حيث إن طلب الجزائر للانضمام إلى المنظمة جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها في أواخر الثمانينات وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي .

فقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية مند تقديمها لطلب التعاقد في الجات وكان ذلك في 30 افريل 1987 وعند ظهور المنظمة في 1 جانفي 1995تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاءالأصليين للمنظمة على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية وكان ذلك فعلا في 30 ابريل 1995 ويتطلب الحصول على عضوية المنظمة العالمية إتباعالإجراءات التالية :

1)تقديم طلب الانضمام: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة في سنة 1995 قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعلا إلى المنظمة في جوان 1996 وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة كما تم إعداد فريق عمل لمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة كما تم اعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يتراسه سفير الارجنتين لدى المنظمة وكلف هذا الفريق بمتابعة ملف اضمام الجزائر للمنظمة.

2)تقديم مذكرة السياسة التجارية: تحتوي هذه المذكرة التي تقدمها الدولة الراغبة في الانضمام على العناصر التالية :

***مقدمة تحتويعلى بيانات عن الأهداف العامة للانضمام الذي تتبعه الدولة الطالبة العضوية في سياستها التجارية والعلاقة بين هذه الأهدافوأهداف المنظمة العالمية .

*البنيان الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والتجارية العالمية .

*إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

*السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

*نضام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة .

*نضام الخدمات المتعلقة بالتجارة .

وقد قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياساتها التجارية بتاريخ 05جوان 1996 وكانت تحتوي على العناصر الأساسية التالية :

أ)شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

وتقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثرها حيث تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية والقانونية والتشريعية التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي .

ب)شرح وتوضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية أين يكمن هدف وتوجيهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلها الصناعية.

ج)تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص72.

المطلب الثالث: الصعوبات والعراقيل التي تواجه إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر علي شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة 12 وبسبب عدم احتواء هذه المادة علي شروط محددة وواضحة فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام علي أساسها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة دون ان تكون هناك قواعد موضوعية يتم استقاؤهاإذأن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كبيرة كما تتحمل الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الاوروغواي .

حيث انه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة لتفرض علي الدولة طالبة العضوية قيودا غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة وبالتالي فان الدولالتي ترغب في الحصول علي عضوية هذه المنظمة لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها وعليه فهي مجبرة علي قبول الشروط التي فرضتها الأطراف المتفاوضة والتي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها .

ومن أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة والتي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر :

1 –**صعوبة الحصول علي صفة الدولة النامية أوالأقل نموا** : نظرا للمزايا التي تمنح للدولة النامية أوالأقل نموا وكذلك الاستفادة من المعاملات التفضيلية أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول علي صفة الدولة النامية وأصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا اذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام علي ان تتخلي عن وضعها كدولة نامية والمثال علي ذلك الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية طلب منهما التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين فرفضتا ذلك وتمسكا بصفة الدولة النامية.

2)**العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية:** لقد استفادت الدول النامية و الأقل نموا التي انضمت خلال جولة الاوروغواي من مرونة خاصة لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من اجل الانضمام تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة عن المزايا المرخصة وفي بعض الأحيان ليس كلها، ذلكأن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها بحيث إنالأعضاءالأخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة والتي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الاوروغواي إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت الى المنظمة بعد سنة1995 على تلك الفترات رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة الاوروغواي.

3)**العراقيل التي تحد من الاستثناءات الخاصةبالدول النامية :** لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى للانضمام للمنظمة العالمية مرونة خاصة بحيث تستفيد من عدة استثناءات من القواعد فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاءإن تستخدم قيود كمية أوجمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة هذه الشروط لا تأخذ بعين الاعتبار الاستثناءات الخاصة بالدول النامية ونجد من بين هذه الشروط تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية بالإضافةإلى مجموعة من الشروط الأساسيةأهمها :

[1]- نفس المرجع السابق،ص ص74–75.

1) تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول
2) تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلىأسواقها دون مراعاة حماية بعض القطاعات الاستراتيجية الناشئة
3) تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية اتجاه السلع المستوردة .

4)كيفية دعم الدول العربية للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة :

لقد بلغ عدد الدول العربية الاعضاء في المنظمة العالمية 11 دولة حتى نهاية سنة 2001 وهناك 5 دول حاليا تتفاوض من اجل الانضمام وهي الجزائر، لبنان ، المملكة العربية السعودية السودان و اليمن وقد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام ومساندتها وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية 2001 ويتم مساندة الدول العربية من خلال:

1) العمل على زيادة الدول العربية الأعضاء في مجموعة العمل المعنية.
2) التأكد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات اكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء.
3) مطالبة الدول الأعضاء بالمنظمة بالتوصل إلى معايير واضحة حول المادة "12" والخاصة بالانضمام إلى المنظمة.[1]

المبحث الثاني: واقع الصناعة في الجزائر

المطلب الأول: واقع الصناعة الجزائرية

يستهدف هذا المحور تشخيص واقع الصناعة الجزائرية من خلال أهم نتائج التغيرات والتحولات التي طرأت على القطاع والمتمثلة في إجراءاتإعادة هيكلته ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر مند بداية عقد التسعينات و التي مست القطاع من عدة جوانب مما أدىإلى اكتساب الصناعة الوطنية خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميزت بها لفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه فما هي إذا خصائص ومميزات القطاع الصناعي حاليا؟ وبما يتسمأداؤه؟

***مميزات القطاع الصناعي:**

في بداية التسعينات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسيا في القطاع العمومي حيث كان يمثل 80 %من مجموع المؤسسات .اما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا الا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية غير ان الاصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن ان تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجيكإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفضيل آليات السوق .خاصة وان للقطاع الخاص الاستجابة السريعة للظروف البيئية والإدارية المثلي التي تعتمد علي تقليل التكلفة والحفاظ علي الجودة.

والجدول التالي يبين مدي تراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاط الاقتصادي.

[1] د ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره،ص ص 75-76.

الجدول رقم:(3 -1)توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة علي الفروع

الفروع الصناعية	عدد المؤسسات الخاصة عام 2006	عدد المؤسسات الخاصة السداسي الأول 2007
الحديد والصلب	7906	8178
مواد البناء	6369	6586
كيمياء.مطاط.بلاستيك	1967	2035
الصناعةالغذائية	15270	15784
صناعة النسيج	4019	4108
صناعة الجلود	1558	1601
الخشب الفلين الورق	10300	10774
صناعات مختلفة	3297	3389
المجموع	50686	52455

المصدر:قريش نصيرة :أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر،مجلة شمال إفريقيا،العدد5،جامعة الشلف، ص 89.

فقد ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 245842 مؤسسة سنة 2006 ليصل مند نهاية السداسي الأول من عام 2007 الي 284244 مؤسسة موزعة علي مختلف الأنشطة الاقتصادية وانتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 50686 مؤسسة الي 52455 مؤسسة موزعة علي مختلف الصناعات وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير الي مؤسسات متوسطة وصغيرة تتماشي والتحول العلمي في هذا الاتجاه. فضلا عن الفشل الذي آلت اليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعي إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها الي مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومن اجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمدة السلطات العمومية إلياتخاذ عدة إجراءات تنظيمية وداعمة لعل أبرزهاإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من اجل ترقية هذا القطاع وصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي جاء ليساهم في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحسين تنافسيتها.

ولتحديد وتوضيح واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بعملية تقييم دوري لديموغرافيا المؤسسات كما وضعت مخططا للوصول الي اكتر من600 الف مؤسسة بحلول عام 2010 كون هذا القطاع يمتلك قدرات هائلة تجعله يساهم في امتصاص البطالة ويعول عليه كثيرا في التنمية المحلية .

كما تظهر أهمية القطاع الخاص التي تزداد تدريجيا بفضل مختلف سياسات التحفيز علي الاستثمار من خلال مساهمته في القيمة المضافة علي مستوى الاقتصاد الوطني كما تشير إليها بيانات الجدول رقم

اما من حيث نوعية الصناعة فعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا وخاصة في بداية السبعينيات والمتميزة بالصناعة التصنيعية .تتميز الصناعة الجزائرية اليوم بهيمنة الصناعات الخفيفة وعلي وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة أهم تم تليها صناعة الحديد والصلب الميكانيك ولإليكترونيك بنسبة اقل يتضح هذا من خلال الأرقام التالية:

-يتمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية 55% من الإنتاج الصناعي الوطني

-أما فرع الصناعات المعدنية الحديدية الاليكترونية والكهربائية فهي تشكل 11% من لإنتاج الكلي

الجدول رقم(3-2): حصة القطاع الخاص الصناعي خارج قطاع المحروقات في القيمة المضافة (%)

القطاعات	1994	2000
الصناعة	16.5	33.6

المصدر:مستخرج من الجدول رقم 2، نفس المرجع السابق،ص 91.

-وتساهم الصناعات الكيماوية بنسبة 6 %في النتاج الوطني

-ويتركز الانتاج الصناعي للقطاع العام في ثلاث فروع هي:

-فرع الصناعة الفلاحية الغذائية

-فرع الصناعات المعدنية والحديدية والكهربائية

-فرع الكيمياء والجلود

وتنتج هذه الفروع الثلاث أكثر من 35% من إجماليالإنتاج الصناعي العمومي

أما فيما يخص القطاع الخاص فيتميز بهيمنة فرعين هما فرع الصناعات الفلاحية الغذائية وفرع الصناعات النسيجية حيث ينتج هاتين القطاعين حوالي 42 % من الانتاج الصناعي الخاص كما تجدر الإشارةإليأن القطاع الخاص الصناعي يتوجه أكثرفأكثر نحو الصناعات التركيبية أو التجميعية والاستثمار ذات العائد السريع .

أداء القطاع الصناعي: يمكن ملاحظة اداء القطاع الصناعي من خلال ما يلي:

1_ معدل النمو: ان الاحصاءات يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات تكشف الوضعية المزرية التي تعرفها الصناعات الوطنية وبالأخص القطاع العمومي سنة 2006 ما يقارب 0.3 % .وان الفروع الصناعية التي عرفت ارتفاعا ملحوظا هما فرعين فقط فرع الفلين والخشب والورق بمعدل 2.9% وفرع الصناعات الغذائية الحديدية الميكانيكية الكهربائية والاليكترونية بمعدل 1.3 % بينما عرفت الصناعات الأخرى انخفاض شديد في الإنتاجفقد سجلت الصناعة التحويلية معدل نمو سلبي يقدر ب 2.2 % والصناعات الغذائية الزراعية معدل7.6 % والصناعات النسيجية معدل -14 % والجلود والاحدية معدل -1.5 % ويعود تراجع الانتاج الصناعي خلال هذه السنة الي الانخفاض المعتبر للإنتاج خلال السداسي الثاني لنفس السنة الذي يقدر ب2.7 %.

وبالرغم من التحسن الملاحظ خلال السداسي الثالث لنفس السنة بنسبة 0.3 % علي مستوي بعض الصناعات الا ان القطاع لم يتمكن من الاستدراك وبقيت النسبة سالبة حيث عرفت الصناعات التحويلية نمو قدر بمعدل0.9 % والصناعات المعدنية الحديدية الميكانيكية الكهربائية والاليكترونية.6.8 % الصناعات الزراعية الغذائية 5.9 % وصناعة الخشب والفلين والورق بمعدل 11.4%.

ويمكن توضيح معدل نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2006 كما يلي:

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	1.7	0.3-	1.1	1.1	0.4	1.6	0.3-

المصدر:نفس المرجع السابق،ص 92.

ان ارقام الديوان الوطني للإحصائيات المبينة اعلاه توضح مدى ركود الاقتصاد الصناعي العمومي خلال السنوات(2000-2005) والعجز الدي سجله سنة 2006 وهذا بالمقارنة مع الامكانيات المالية المسخرة خلال عشريتين من الزمن وهي صورة في

اعتقدنا تتناقض والطموحات والاهداف الكبيرة التي تسعي الجزائر لتجسيدها وبالخصوص علي المستوى الخارجي عن طريق الرفع من صادراتها خارج المحروقات.

2_ **مؤشر القيمة المضافة:** عرف مؤشر القيمة المضافة في القطاع الصناعي العام ركود هام وهذا بالنسبة لجميع الفروع بينما عرف القطاع الصناعي الخاص نمو سريع للقيمة المضافة.حيث تضاعفت هذه الاخيرة خلال الفترة بين 1995-2000 وتشكل حاليا 3/1 القيمة الصناعية و الي فقدان الصناعة العمومية من حصتها في السوق واجمالا ارتفعت القيمة المضافة للقطاع ككل الي 171مليار دج اي نسبة 10% عن سنة 2003 وهي تمتل 39% من رقم الاعمال .

-وتلخيصا لما سبق الإشارةإليه يمكن أننقولأن الصناعة الجزائرية تتميز اليوم ب:

*قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي سواء بسبب ضعف السوق او لاهتلاك المعدات والتجهيزات في ظل نقص الاستثمارات لتجديدها.

*عدم كفاية ونجاعة التسييروإدارة الأعمال.

*مرد ودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية جدا.

*إنتاجلايتماشى وقواعد المنافسة .

*تبعية كبيرة لقطاع المحروقات .

*عدم التنويع في الصادرات .

*ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا.

لكن بالمقابل يزخر الاقتصاد الوطني بموارد طبيعية جد هامة تسمح بإعادة بعث الإنتاج الصناعي

إن هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر ان الصناعة في هيكلها الحالي غير قادرة علي الاستفادة من المزايا المرتقبة منالاتفاقيات الممضية من الاتحاد الاوروبي في اطار الانضمامإلي المنظمة العالمية للتجارة لذا فالصناعة الجزائرية في وضعية حرجة والتفكير في تنميتها وانعاشها بات شيء حتمي [1].

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع الصناعة:[2]

يمثل القطاع الصناعي في النظام الاقتصادي السابق جوهر ومحور الخطط التنموية للبلاد الا انه تأثر بشكل كبير بالتحولات التي شهدتها الجزائر في بداية الثمانينات جراء عدم تحديث القطاع مع التطورات التكنولوجيةوالإدارية العالمية ما جعله ينهار و يوجه نحو الخوصصة التي تأخر كثيرا في انقاذه وقد توجهت الجزائر حديثا الى بعث القطاع الاقتصادي من خلال الاستثمار الخاص المحلي او الاجنبي وكذلك دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في تنمية القطاع ويمتل الجدول التالي تطور القطاع الصناعي الجزائري وقيمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في ذلك.

[1] -نفس المرجع السابق ، ص 93.

[2] عماري جمعي: استراتيجية تصدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة الحاج لخضر باتنة2011،ص ص 111-112.

الجدول رقم:(3-3)الناتج الوطني الإجمالي للصناعة خارج المحروقات

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج الصناعي خارج المحروقات	315230	369939	401014	930542	420121	444369	556027.5
الناتج المحلي الاجمالي	3754871	4023414	4700040	5547188	6931778	7842716	852345.5
نسبة الناتج الصناعي%	8.4	9.19	8.5	7.1	6.2	5.66	6.5
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	93440	99764	110482	119860	130251	142838	155394
نسبة المؤسسات. الصناعة الاجمالي%	51.9	52.6	53.1	53.1	52.9	52.9	52.8

المصدر: نفس المرجع السابق، ص112.

يوضح لنا الجدول ان مساهمة الناتج الاجمالي الصناعي في الناتج الاجمالي لم يتعدى 9.19 % سنة 2002 وهي في انخفاض تدريجي ويرجع ذلك لتركيز الكبير على قطاع التجارة الخارجية خاصة الواردات الواردات الصناعية فرغم ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل اكتر من 50 بالمئة من إجمالي المؤسسات الأأنها لم تأثر بالشكل المناسب والفعال في تطوير قيمة الناتج الإجمالي الصناعي ونعتقد ان يجب تبني خطة تنموية زائدة لتنمية القطاع من خلال ما يلي:

*تحسين وتطوير رأس المال البشري بتحسين نوعية تكوين وتأهيل الموارد البشرية وتطوير البرامج التعليمة في مختلف المستويات التربوية.

*الاستثمار في ميدان التكنولوجية .

*تشجيع الشراكة مع الدول المستهلكة للتكنولوجياالمتقدمة.

*بما أن المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات يمتاز بعدم التأكد والتحولات الكبيرة والمتسارعة التي تطرأ عليها المنافسة الشديدة فان ذلك يحتم القيام بتحاليل ودراسات استراتيجية قصد تحديد الصناعات التي تمثل فرص كبيرة للنجاح وذات قدرات تنافسية وهذا بالاعتماد على معطيات ومعلومات تقنية وتجارية مالية عند إجراء هذه الدراسات.

*تحسين القدرات التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية بوضع مسار لتأهيلها وتحسين آلياتالإنتاج والطرق المستعملة في العملية الإنتاجية وكدى تطوير الكفاءات التسييرية إضافة إلى تحسين وتطوير النوعية والجودة ومسار التأهيل هذا يجب أن يضع بتعاون المسيرين أو المساهمين ويدعم تقنيا وماليا من قبل السلطات والجمعيات المهنية.

المبحث الثالث:الانعكاسات المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على تنافسية القطاع الصناعي:

المطلب الأول:أهم الانعكاسات الايجابية

وتتمثل في:

1) **تحفيز الصناعة الجزائرية:** سيكون الانضمام بمثابة عامل محفز للصناعة الوطنية على تحسينمكانتها و ذلك كما يلي:

أ)إن انضمام الجزائرإلى المنظمة وما يصاحبه من تحرير للمبادلات التجارية قد يؤدي الى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية تحت ضغط المنافسة الدولية ودلك من خلال توفر سلع صناعية ذات جودة عالية وتكاليف منخفضة والتي يمكن استعمالها كأداة ضغط لتحسين المنتجات التي وصلت إليها الدول المتقدمة.

من جهة أخرى فان المنافسة التي يتعرض لها المنتوج الصناعي الجزائري تكون قائمة على أساس الجودة والسعر وهو ما يجبر المنتجين الجزائريين على تحسين إنتاجهم وفق المعايير الدولية.

ب)يساعد ويساهم تحرير التجارة في زيادة الإنتاج الصناعي لان التصدير يصبح لا تعترضه عوائق ويترتب عنه دخول أطراف جديدة في مجال الصناعة وزيادة الإنتاج الصناعي بسبب الحصص التي كانت مفروضة على التصدير .

2)**تشجيع وزيادة الاستثمار:** وذلك من خلال ما يلي:

أ)الانضمام للمنظمة يصاحبه إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية وهو ما يؤدي إلى تشجيع انتقال هذه الاستثمارات إلى الدول النامية ومنها الجزائر.

هذه الاستثمارات قد تؤدي إلى تحسين الجهاز الإنتاجي وتطويره عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج وخلق مجالات إنتاج جديدة بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة وتخفيض معدل البطالة الذي تعاني منها الجزائر.

ب)رفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلى دخول المؤسسات الأجنبية ومن جهة أخرى فان الجزائر تملك صناعة لا باس بها في مجال الحديد والصلب حيث تتوفر على اكبر مركب على المستوى الإفريقي وهو مركب الحجار إلا أن طاقة استخدامه لا تتجاوز نسبة 25 بالمئة بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي التي باشرتها الجزائر تم إبرام اتفاقية شراكة بين مؤسسة الحجار والمؤسسة الهندية " أسبات" حيث برمجت رفع الإنتاج إلى الضعف سنة 2003.

وهذا سيؤدي إلى تطوير الجهاز الإنتاجي من جهة ومن جهة أخرى فان اتفاق الشراكة يفرض على الدولة الشفافية في التسيير وهذا ما يؤدي إلى حماية القطاع العام من النهب والهذر وسوء التسيير.

وبفضل الشراكة مع المؤسسات الأجنبية وضغط المنافسة أدى بعدة مؤسسات وطنية إلى تحسين منتوجاتهاوتحصيل شهادات الايزو للجودة التي تحصلت عليها مؤسسات عمومية وخاصة.

ج)قد يؤدي تقليص الحوافز في الأسواق العالمية أمام الدول الأعضاء بالمنظمة وزيادة تحرير التجارة العالمية إلى خلق فرص أوسع أمام الجزائر بعد انضمامها للمنظمة العالمية لتصدير منتجاتها على المدى الطويل حيث تكون المنتجات الوطنية قد اكتسبت الخبرة خاصة في المجالات التي تمتلك فيها الجزائر القدرة على المنافسة كصناعة البتر وكيماويات التي تعتمد على المواد الهيدروكاربونية من النفط والغاز المتوفر في الجزائر.

آثار ايجابية مختلفة:بالإضافة إلى ما سبق من الايجابيات فهناك عدة آثار أخرى منها:

أ)اكتساب الحق في معاملة متميزةوأكثر تفضيلا لان الجزائر دولة نامية كما تمنح لها فرصة حماية الصناعات الوطنية الناشئة من خلال التمتع بفترات زمنية أطول لتنفيذ التزامات أحق مما هو مطلوب من الدولة المتقدمة.

من جهة أخرى يسمح للجزائر بحماية حقوقها التجارية والوقائية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى وذلك بتطبيق واحترام الاتفاقيات التجارية الدولية.

ب)إن تحرير التجارة على النطاق العالمي يؤدي إلى زيادة نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاديات الدول المتقدمة بصفة خاصة هذا النمو سيترتب عنه زيادة طلب الدول المتقدمة وخاصة الصناعية على صادرات الدول النامية من المواد الأولية

ت)لقد تم التوصل إلى اتفاق بشان إعفاء بعض القطاعات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية ابتداء من سنة 1999 وتدخل هذه السلع أسواق الدول الأعضاء في المنظمة بدون فرض أية رسوم جمركية عليها .

ث)إن السوق الجزائرية تمتص سنويا ما يقارب 12 مليار دولار لاسترداد السلع الأجنبية فمن الأفضل فتح السوق الجزائرية من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية والالتزام بقواعدها وقواعد المنافسة لتصبح القيمة المخصصة للاستيراد موجهة لرفع جودة الصناعة الجزائرية عن طريق الدعم.[1]

المطلب الثاني: السلبيات

بالإضافة إلى الإيجابيات فهناك في المقابل سلبيات يمكن تلخيصها في:

1)آثار سلبية مباشرة: تتمثل هده الآثار في:

أ) ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطنيبصفة عامة و النسيج الصناعي بصفة خاصة باستعمال التعريفةالجمركيةكما هو الآن ,لان هدا النوع التقليدي لحماية الاقتصاد الوطني أصبح غير فعال لان الجزائر ستلتزم بسقف للتعريفة الجمركية لا يمكنها تجاوزه .من جهة أخرى النسيج الصناعي الجزائري يتميز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة حيث إن نسبة الصادرات من الصناعة الجزائرية خارج المحروقات لا تتعدى 2 %من مجموعها ويرجع دلك لعدة أسباب منها : ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ضعف المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال التسويق وتأخذ التكنولوجيا المستعملة .

لهذا فان الشرط الأساسي أمام الوفد الجزائري المفاوض بهدف الانضمام إلى المنظمة هو حماية الاقتصاد الوطني.

ب) إن الصناعة الجزائرية تعتبر صناعة ناشئة وليس بمقدورها منافسة نظيرتها الأجنبية الأعلى جودة والأقل تكلفة وعليه فان انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة سيؤدي إلى فتح السوق الجزائرية أمام الدول الأعضاء وهدا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتج الأجنبي من قبل المستهلك.

ت) هناك عدة صعوبات وعراقيل تعيق الصناعة الجزائرية وأهمها ما يتعلق بنقل التكنولوجيا المتقدمة وارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى تدني مستويات الجودة بسبب نقص الاهتمام بالبحوث والتطوير هدا ما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية ، من جهة أخرى فالتنافسية القائمة على التقدم التكنولوجي تتوقف على المزايا النسبية القائمة على توفر ورخص المواد الأولية والأيدي العاملة التي تتميز بها الجزائر وهو ما يزيد في تعقيد الصناعة الجزائرية.

2) آثار سلبية مختلفة :

بالإضافة إلى الآثار المذكورة أعلاه فهناك آثار أخرى نذكرها في:

[1]–د ناصر دادي عدون ،أ متناوي محمد: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة اسباب الانضمام النتائج المرتقبة، دار المحمدية العامة –الجزائر 2003،ص ص 151-153.

أ) ستواجه صادرات الدول النامية والجزائرالموجهة نحو أسواق الدول الصناعية ظاهرة تصاعد التعريفة الجمركية مع ازدياد درجة التصنيع للمواد الأولية لأنه كلما زادت درجة تصنيع المواد الأولية زادت نسبة التعريفة الجمركية وهو الأمر الذي يحد من صادرات الدول النامية ذات القيمة المضافة الأعلى إلى الدول المتقدمة .

ب) يمثل النفط والغاز حوالي 95% من قيمة صادرات الجزائر وما دامت هذه المواد غير مدرجة ضمن اتفاقات التجارة الدولية فبإمكان الدول الصناعية أن تتصرف بحرية في فرض ضرائب او إصدار قرارات حمائية لمنع تدفق هذه السلع هذا رغم أن هذه المواد يتم الطلب عليها وليس تسويقها كبقية المواد الأخرى .

وللإشارة فان ضريبة الكربون التي فرضتها الدول المتقدمة الصناعية في السنوات الأخيرة على النفط ومشتقاته أدت إلى انخفاض قيمة عائدات الجزائر من هذه المواد وهي نفس الضريبة ،خصوصا هذه المواد التي تتركها خارج اتفاقيات المنظمة العالمية على الأقل لحد الآن لان إلحاقها بالسلع العادية يعيد النظر في هذه الضريبة ويخفض حصيلتها التي تستفيد منها الدول المستوردة .

ج) هناك احتمال خرق الدول الصناعية لقواعد الإجراءات الوقائية ومواجهة الإغراق والقيود الفنيةوهذا ما قد يترتب عنه عرقلة دخول بعض صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة .

د) ستتقلص قدرة الدول النامية ومنها الجزائر على تصميم سياستها التنموية بما يتفق وأهدافها الوطنية لان الانضمام إلى المنظمة ينطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرار في عدد من المجالات إلى المنظمة أي بمعنى التشاور مع هذه المنظمة قبل اتخاذ عدة قرارات خاصة المتعلقة بالتجارة .

وهذه الجوانب في الواقع لا يمكن النظر إليها بشكل منفصل عن المزايا من جهة ومن جهة أخرى يجب التعامل معها ضمن إطار زمني متوسط وطويل من خلال استراتيجية الإصلاحات في الجزائر وعمليات تهيئة الجهاز الصناعي والاقتصادي عامة بهدف الانضمام إلى المنظمة والاستفادة أكثر من المزايا وتخفيض السلبيات إلى اقل حجم ممكن .[1]

[1]–نفس المرجع السابق،ص ص153–158.

خلاصة الفصل:

رأينا في هذا الفصل الجزائروعلاقتها مع المنظمة العالمية للتجارة ودلك من خلال الأشواط التي قطعتها من أجل السعي للانضمام إليها والأهداف المرجوة منها. غير أن هذا الانضمام سيجلب لها جملة من الآثار تكون إما في صالحها بالإيجاب أو العكس. ثم اتجهنا إلى دراسة واقع الصناعة الجزائرية. وفي الأخير تناولنا مختلف الانعكاسات على تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

ان انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ليس بالأمر السهل والهين ولا يستهان به بل لابد من الدراسة المعمقة ودلك لما تفرضه الدول الأعضاء في المنظمة من التزامات تثقل كاهل الدولة الراغبة في الانضمام خاصة في عصر تسوده المنافسة الشرسة بين الشركات. ذلك أن التنافسية اليوم أصبحت أمرا لا مناص منه خاصة في القطاع الصناعي. والجزائر كغيرها من الدول النامية يفتقر قطاعها الصناعي للقدرات التنافسية اللازمة لمجابهة متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الإجابة عن الفرضيات:

- ان الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سوف يترتب عنه زيادة المنافسة الأجنبية خاصة في القطاع الصناعي بالنظر إلى أن تحرير التجارة أكثر فأكثر من خلال التخفيف أو الإلغاء من الرسوم الجمركية ومختلف العوائق الغير جمركية سوف يفتح السوق الوطني على مصرعيه للمنتجات الأجنبية الصناعية.
- إن القطاع الصناعي الجزائري في ظل تحرير التجارة لن يقوى على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية لأن تحرير التجارة سوف يؤدي إلى دخول منتجات أجنبية إلى الجزائر تختلف عنها من حيث الأسعار والجودة مما يؤدي إلى تفضيل المستهلك السلع الأجنبية على السلع المحلية.
- معدلات نمو الصناعة متدنية وإنتاجها لا يتماشى وقواعد التنافسية وبالتالي عدم امتلاك القدرات التنافسية اللازمة لمجابهة متطلبات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة: فالانضمام للمنظمة العالمية يستوجب توفر معدلات نمو مرتفعة للصناعة وصناعة محلية قادرة على منافسة السلع الأجنبية.

نتائج الدراسة:

*أصبح الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة امر حتمي لا مفر منه وبالتالي على الجزائر أن تستمر في مفاوضات الانضمام مع مراعاة بأقصى حد المصلحة الوطنية.

*القطاع الصناعي في الجزائر ليس بعد مستعد لمواجهة المنافسة الاجنبية بالنظر إلى ضعف قدراته التنافسية فيما يخص: الجودة، التكنولوجيا،...الخ

*ان الانضمام يعتبر في المقابل حافزا للصناعة المحلية للارتقاء بالقدرات التنافسية والدخول إلى الأسواق الدولية.

التوصيات:

- بما أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح أمر حتمي لا بد منه فعلى الجزائر أن تسارع في الاستفادة من المزايا التي تأتي من وراء هذا الانضمام وذلك دون أن تنسى أن هناك سلبيات من وراء هدا الانضمام فعليها أن تحاول سد فجوة السلبيات بجملة الايجابيات الممنوحة.
- إن الجزائر لا ينبغي لها أن تعتمد بصورة كبيرة على قطاع المحروقات بل يجب عليها الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي وتحسينها لكي تصمد في وجه المنافسة الخارجية.
- على الجزائر أن ترتقي بمجالات التعليم والتكوين وزيادة الكفاءة التي تتماشى مع التطورات التكنولوجية المسايرة لهدا العصر مما يوفر للقطاع الصناعي اليد العاملة المؤهلة اللازمة للارتقاء بالقدرات التنافسية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ) **الكتب:**

1_ الدكتور عثمان أبو حرب: الاقتصاد الدولي ، دار أسامة للنشر ، الطبعة الأولى 2008.

2_ الدكتور السيد متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي ، النظرية والسياسات ، دار النشر الفكر، الطبعة الأولى 2011.

3_ الدكتور احمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي الدولي ، طبعة 2009.

4_ الدكتور محمد إبراهيم منصور، الدكتور علي مسعود عطية: الاقتصاد الدولي ،دار المريخ للنشر.

5_ الدكتور مصطفى سلامة: منظمة التجارة العالمية ، النظام الدولي للتجارة الدولية ، دار الجامعة للنشر، الطبعة الثانية ،2008.

6_ الدكتور ناصر دادي عدون ، الأستاذ متناوي محمد: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،أسباب الانضمام ، النتائج المرتقبة ومعالجتها ، دار المحمدية العامة ،2003.

ب) الرسائل العلمية:

1_ كنزة بوقاقة وآخرون: الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميلة.2010

2_ الاستاد عبد الرحمان بن عنتر،الاستاد عبد الرزاق حميدي: مداخلة التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية.

3_ منار علاء الدين وآخرون: ، أهمية إدارة الجودة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة الاقتصادية ،مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، المركز الجامعي ميلة 2010.

4_ سامية لحول: ، التسويق والمزايا التنافسية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007-2008.

5_ كلثوم كباي : التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2007-2008.

6–د. بلقاسم العباس: المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول،جسر التنمية،العدد الخامس والسبعون،السنة السابع ،2008.

7_ د. رياض بن جليلي: سياسات تطوير القدرات التنافسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 83، ماي 2009.

8_ الأستاذة خياري زهية: الأستاذة شاوي شافية: مداخلة ،القدرة التنافسية للصناعة التحويلية ، جامعة باجي مختار ،عنابة.

9– عماري جمعي: استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

ج)المجلات والسلاسل:

1_د. بلقاسم العباس الدكتور ناصر دادي عدون: مجلة الباحث ،2004/03 ، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، المدرسة العليا للتجارة.

2_المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012, الإصدار الرابع.

3_المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، جسر التنمية، العدد الخامس والسبعون، السنة السابع ،2008.

4_ الدكتور ناصر دادي عدون: مجلة الباحث ،2004/03 ، انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، المدرسة العليا للتجارة.

5– أ. عياش قويدر ،أ. إبراهيمي عبدالله: آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس.

6–أ. قريش نصيرة: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، أبعاد وتوجيهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر ، العدد 5.